

بسم الله الرحمن الرحيم

طرح أسهم شركة طيبة للمحروقات للإكتتاب العام

طيبة للمحروقات

TAIBA GAS STATION



طيبة للمحروقات
TAIBA GAS STATION

مقدمة (تمهيد)

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين. نعيش في هذا العصر تطورات اقتصادية وتجارية كثيرة ومتسارعة تحتم علينا مجاراة هذه التطورات واللاحق بركب الانفتاح والتوسع الاقتصادي والتجاري الذي يعيشه العالم اليوم. ومن ضمن مظاهر هذا التوسع والانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي يعيشه العالم في الوقت الحالي هو آلية التوسع بالتمويل بطريقة تأسيس الشركات المساهمة ومن ثم طرح أسهمها للاكتتاب.

وتنتهج المؤسسات المالية آلية تمويلية في حال التوسع بالتمويل وتأسيس الشركات الناشئة بأن تتم الأعمال عن طريق تكاتف مجموعة من المساهمين لجمع مبالغ مالية يمكن من خلالها إنشاء وتأسيس المشاريع التي لا يكفي لإنشائها رؤوس أموال بشكل منفرد أو مستقل أو بتمويل ذاتي.

ومن الطرق الحديثة لتأسيس الأعمال هي الشركات المساهمة. وتعرّف الشركة المساهمة على أنها الشركة التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم متساوية القيمة وقابلة للتداول، ويكون المساهم فيها مسؤولاً عن ديون والتزامات الشركة بقدر حصته، ويستحق عوائد ربحية في حال الربح بقدر حصته أيضاً. وهي شركة تعتمد على جمع أموال المكنّتين على قدر طاقتهم لتحقيق رأس المال المطلوب. وأغراض الشركات المساهمة متنوعة فمنها الصناعية، والتجارية، والزراعية. ومن ناحية فقه المعاملات، يمكن وصف شركة المضاربة أو شركة العنان والمضاربة على الشركات المساهمة.

حقيقة السهم وقيّمته

السهم نصيب معلوم من رأس مال مشترك لمجموعة من المساهمين وكل منهم يمثل جزءاً من أجزاء متساوية، وهو عبارة عن حصة مشاعة من كامل حجم الشركة، ومالكة يملك جزءاً من الشركة. ويمثل السهم وحدة قيمية يقسم بموجبها رأس مال الشركة إلى عدد من الأسهم بقيمة موحدة. والسهم صك يمثل حصة المساهم في رأس مال الشركة ويعتبر حامل السهم (المساهم) الشخص المشتري لسهم الشركة ويحق له استلام الأرباح الدورية سواء كانت سنوية أو نصف سنوية (نصفية) أو ربع سنوية (ربعية).

وبتعريف آخر، الأسهم عُرفت بأنها صكوك متساوية القيمة وقابلة للتداول بالطرق التجارية، والتي يتمثل في حق المساهم في الشركة لاسيما حقه في الحصول على الأرباح.

قيمة السهم

تنقسم أنواع الأسهم من ناحية القيمة إلى ثلاثة أنواع:

1. **القيمة الإسمية:** وهي القيمة التي يُعلن عنها عند الاكتتاب وتأسيس الشركة وهي القيمة التي يدفعها المكتتب عن السهم الواحد عند التأسيس. وتُحسب على أساس رأس مال الشركة فقط.

$$\text{(قيمة السهم الإسمية = رأس المال ÷ عدد الأسهم)}$$

\$100	=	400,000	=	رأس المال	=	القيمة الإسمية
		4,000		عدد الأسهم		

2. **القيمة الدفترية:** هي القيمة الفعلية وهي النصيب الذي يستحقه المساهم من صافي أموال الشركة حال التصفية. وهي تعبر عن صافي حقوق الملكية للشركة وتتضمن رأس المال والاحتياطي والأرباح المحتجزة. وهي صافي قيمة أصول الشركة، أو إجمالي الأصول بعد خصم المطلوبات.

$$\text{(قيمة السهم الدفترية = صافي حقوق الملكية ÷ عدد الأسهم)}$$

\$120	=	480,000	=	حقوق الملكية	=	القيمة الدفترية
		4,000		عدد الأسهم		

3. **القيمة السوقية:** وهي سعر السهم في البورصة (سوق الأوراق المالية) عند تداوله بيعاً أو شراءً. والبورصة هي سوق منظم تتم فيه عمليات تداول الأسهم عبر وسطاء سواء كانوا بنوكاً أو شركات وساطة. وسعر السهم في البورصة تحدده قوى العرض والطلب على السهم، وهي عرضة للتقلبات ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً لعوامل كثيرة، منها درجة الإقبال على السهم، ومدى متانة مركز الشركة مالياً ونجاحها وتوسعها ومبيعاتها ومقدار أرباحها وتوزيعاتها والظروف السياسية والاقتصادية للمنطقة ومدى درجة المضاربات على أسهم الشركة (حسب حالة العرض والطلب). وقد تكون القيمة السوقية أعلى أو أقل من القيمة الإسمية والقيمة الدفترية. وفي هذه الحالة يمكن اعتبار سعر الاكتتاب بمثابة القيمة السوقية للسهم.

$$\text{(قيمة السهم السوقية = القيمة الإسمية + علاوة الإصدار)}$$

علاوة الإصدار Premium

هي عبارة عن المبالغ التي تفرضها الشركة على المساهمين الجدد (عند زيادة رأسمالها أو بيع حصة من رأس مالها) فوق القيمة الإسمية للسهم، وذلك للمساواة بين المساهمين القدامى أو المؤسسين والمساهمين الجدد، لما تتمتع به الشركة من ازدهار في أعمالها وامتانة في مركزها المالي وشهرة وسمعة.

وبتعريف آخر: علاوة الإصدار هي المبالغ التي يدفعها (المساهمون الجدد) زيادةً عن القيمة الإسمية للأسهم عند طرحها للاكتتاب أو عند زيادة رأسمالها. وهي تعتبر الفرق بين القيمة الإسمية وقيمتها عند التداول في البورصة.

وأيضاً بتعريف ثالث: هي الثمن الذي يستحقه أصحاب الشركة مقابل بيع جزء من أسهمهم للعامة، وهي القيمة المضافة على القيمة الإسمية للسهم وهذا في حال طرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب وليس في حال رفع رأس مال الشركة. أما في حال رفع رأس مال الشركة وطرح الزيادة للاكتتاب العام ففي هذه الحالة فإن علاوة الإصدار لا يستحقه فقط أصحاب الشركة وإنما تضاف ضمن حقوق الملكية (حقوق المساهمين¹) ضمن بند علاوة الإصدار وتكون حقاً للمساهمين الجدد ولأصحاب الشركة الأساسيين (المساهمين القدامى).

وتعتبر علاوة الإصدار إحدى الإجراءات المالية التي تلجأ إليها الشركات عند طرح أسهم جديدة لمكتسبين جدد، وهي تعادل في الغالب الفرق بين القيمة الحقيقية للسهم وقيمتها الإسمية مع مراعاة عدد من العوامل الفنية الأخرى، ولا يمكن حساب قيمتها إلا بعد إجراء دراسة مالية متعمقة تبحث في تقدير عادل للأصول والخصوم وحقوق الملكية للشركة.

ومن الناحية المحاسبية والمالية، فعدم فرض علاوة إصدار على قيمة السهم الإسمية عند رغبة الشركة زيادة رأسمالها أو بيع حصة من أسهمها فيه ضرر بالمساهمين القدامى خصوصاً في حال كان المركز المالي للشركة متيناً وتحقق زيادة في المبيعات وقد حققت سمعة وشهرة وعوائد ربحية. ففي عدم فرض علاوة إصدار سترتب عليه اشتراك المساهمين الجدد في أملاك الشركة وموجوداتها واحتياطياتها التي تم تكوينها في الأرباح السابقة وهي من حق المساهمين المؤسسين (القدامى).

لذلك ففي حال قررت الشركة زيادة رأس مالها بطرح أسهم للاكتتاب، لإقامة التوازن والعدل بين المساهمين القدامى والمساهمين الجدد الراغبين بالاكتتاب، فإن الشركة تفرض علاوة إصدار إلى جانب القيمة الإسمية للسهم. وفي هذه الحالة يتم التعامل مع هذه الخطوة من ناحية

¹ يطلق على حقوق المساهمين أحياناً صافي الأصول أو حقوق الملكية، ويتم حساب حقوق المساهمين بإضافة الأرباح المبقاة لدى الشركة والإحتياطي التوافقي والنظامي ورأس المال وعلاوة الإصدار إن وجدت.

محاسبية بأن تضاف متحصلات علاوة الإصدار إلى احتياطات الشركة ضمن حقوق الملكية لأنها تعتبر بمثابة رسم الدخول في الشركة والإشراك في الاحتياطات والموجودات والشهرة. وللتنويه تعتبر حقوق الملكية الفرق بين صافي أصول الشركة والتزاماتها (صافي الأصول- الخصوم)

وكما ذكرنا سابقاً، فعند رغبة أي شركة التحول إلى شركة مساهمة أو عند رغبتها برفع رأس مالها، فإنها في حال الطرح للاكتتاب العام تلجأ إلى علاوة الإصدار، لأن القيمة الإسمية للأسهم لا يمكن أن تعكس القيمة الحقيقية للشركة بعد سنوات من العمل وتحقيق الأرباح والشهرة والسمعة واستحواذها على حصة سوقية من السوق. لذلك من الطبيعي أن تأخذ علاوة إصدار على الأسهم المطروحة للاكتتاب مقابل حصول المساهمين على هذه الأسهم. حيث تكون هناك عدالة مع امتلاك السهم بالقيمة الإسمية عند تأسيس الشركة مقابل قيامها بأي نشاط.

وننوه بأن طرح الاكتتاب الأولي يختلف عن طرح الاكتتاب العام، فطرح الاكتتاب الأولي تكون أولوية الاكتتاب فيه للمساهمين القدامى. أما طرح الاكتتاب العام فيشترك فيه المساهمون الجدد والمساهمون القدامى في أحقيتهم للاكتتاب، حيث أن مجلس إدارة الشركة يتيح لمساهمين جدد الدخول والمساهمة في الشركة وبعلاوة إصدار. وفي حال شركة طيبة للمحروقات، فإن مجلس إدارة الشركة قرر طرح الاكتتاب طرحاً عاماً وليس زيادة رأس المال.

وكما نوهنا، فإنه يحق للشركة طرح أسهمها للاكتتاب بعلاوة إصدار، أو طرح أسهم جديدة في حال زيادة رأس المال بعلاوة إصدار أيضاً، وتعتبر علاوة الإصدار حق صريح ومنطقي للشركات القائمة والناجحة والتي لديها قوائم مالية إيجابية ولديها خطط توسعية طموحة وقد استحوزت على حصة سوقية لتصريف مبيعاتها أو ترويج خدماتها. وذلك لأنها استثمرت المال والجهد والوقت لتحقيق النمو والأرباح إلى ما قبل الطرح للاكتتاب.

أسباب لجوء الشركات إلى زيادة رأس المال:

- التوسع في أنشطة وعمليات الشركة.
- رغبة مجلس الإدارة في تحويل الاحتياطات المتراكمة إلى رأس المال وبالتالي الحصول على أسهم جديدة بدلاً من أرباح نقدية.
- الاضطرار إلى سداد ديون الشركة أو تحويل هذه الديون سواء كانت سندات أو صكوك إلى أسهم في الشركة.
- تراكم خسائر الشركة (في حال الخسائر) وبالتالي تلجأ الشركات إلى رفع رأس المال لإطفاء الخسائر المتراكمة.

ولزيادة رأس مال أي شركة، فإن الشركات تعتمد إحدى طرق زيادة رأس المال التالية:

- 1- زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة (إما باكتتاب أولي أو اكتتاب عام)
- 2- زيادة رأس المال بتحويل الاحتياطي المتراكم إلى رأس المال.

وكما أشرنا، فعلاوة الإصدار تتقاضاها الشركة عند زيادة رأس المال من خلال إصدار أسهم جديدة للطرح العام، وتحقق للشركة وللمساهمين ميزات غير مباشرة عبر زيادة حقوق الملكية (حقوق المساهمين) التي تمكن الشركة من الارتكاز على قاعدة مالية صلبة تضاف إلى احتياطات الشركة للتوسع في أعمالها مستقبلاً ومن ثم تزيد من إيراداتها، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الشركة والمساهمين بالإضافة إلى تقوية المركز المالي عبر زيادة حقوق الملكية.

أسباب لجوء الشركات إلى طرح حصة من رأس المال للاكتتاب:

- رغبة بعض المؤسسين ببيع بعض أو كل أسهمهم بعلاوة إصدار والاستفادة من نجاح الشركة وتحقيق ربح رأسمالي² من علاوة الإصدار.
- رغبة مجلس الإدارة بإعادة تقييم الشركة عن طريق طرح جزء من أسهم الشركة للاكتتاب حيث أن قيمة الشركة السوقية ستتأثر إيجاباً من علاوة الإصدار.
- إتاحة الفرصة لدخول مساهمين جدد عن طريق بيع بعض المؤسسين لجزء من أسهمهم.

طريقة احتساب علاوة الإصدار

لا توجد معادلة واحدة أو آلية موحدة متفق عليها لحساب علاوة الإصدار، بل هي مرتبطة بتقدير أصحاب الشركة (مجلس الإدارة). ويتوجب أن تكون علاوة الإصدار مناسبة وتعتمد على سمعة الشركة وربحيتها وامتانة مركزها المالي وعلى تاريخ الشركة ومدى توسعها. وعليه، فإن تحديد قيمة علاوة الإصدار خاضعة لعوامل كثيرة منها: الأرباح الموزعة خلال الفترة التي تسبق الطرح، والعائد على رأس المال، والخطط المستقبلية، وثقة العملاء، والشهرة، وأيضاً إلى العرض والطلب أي مدى الإقبال على أسهم الشركة في البورصة.

² راجع قائمة المصطلحات والتعريفات في آخر هذه النشرة للتعرف على معنى الربح الرأسمالي.

طرح أسهم شركة طيبة للمحروقات للاكتتاب العام

ومن الطرق والمعايير المالية والمحاسبية لذلك:

- 1- الأرباح المحققة على رأس المال العامل.
- 2- معدل دوران رأس المال.
- 3- نسبة مرونة الأصول المتداولة.
- 4- العائد النقدي على مصاريف التشغيل.

استخدام علاوة الإصدار

من الواضح لدينا مما سبق أن علاوة الإصدار تكون نتيجة القيمة المضافة إلى القيمة الاسمية للسهم. وفي حال زيادة رأس المال فإن علاوة الإصدار تدرج ضمن حقوق الملكية (حقوق المساهمين)، وكونها تكونت نقداً فلمجلس الإدارة الصلاحية برسملتها³ لاحقاً. وفي الغالب تفضل الشركات الطموحة رسملة علاوة الإصدار والاستفادة منها في توسيع أعمال الشركة والتوسع في الإيرادات أو المبيعات مما يعود بالفائدة على المساهمين مستقبلاً.

أما في حال اكتتاب شركة طيبة فهو طرح أسهم الشركة للاكتتاب وبدون زيادة رأس المال، فإنه في هذه الحالة يستحق بائعوا الأسهم (المؤسسون في هذه الحالة وهو صندوق البركة للإستثمار) مبلغ علاوة الإصدار، ولا تأخذ الشركة في هذه الحالة أي مبالغ من عملية الطرح. فالذي يتم في هذه الحالة هي عملية مقاصة (مناقلة ملكية الأسهم من البائع إلى المشتري) وتنتقل ملكية الأسهم إلى المساهمين الجدد الذين تملكوا حصة من الشركة بعلاوة إصدار.

وفيما يتعلق بطرح اكتتاب شركة طيبة للمحروقات فإنه تبلغ القيمة التقديرية لإجمالي متحصلات الاكتتاب ما يقارب **\$480,000** سيُدفع منها **\$20,000** كمصاريف إصدار والتي تشمل أجور إدارة عملية الاكتتاب والتعهد بالتغطية لصالح الجهة المشرفة على عملية الاكتتاب (مدير الاكتتاب ومتعهد التغطية وهي المؤسسة العامة لإدارة النقد)، وسيتم دفع صافي متحصلات الاكتتاب للبائع وهو صندوق البركة للإستثمار (**\$320,000** كقيمة اسمية للأسهم المباعة و**\$140,000** كعلاوة إصدار بعد خصم مصاريف الإصدار).

³ رسملة علاوة الإصدار: هي إحدى طرق التمويل الحديثة للشركات الناجحة بتحويل النقد المتراكم ضمن حقوق الملكية إلى رأس المال كأسهم إضافية وغالباً تكون أسهم منحة

الحكم الشرعي في بيع وشراء الأسهم (تداول الأسهم)

أجمع جمهور الفقهاء المعاصرين على جواز تداول أسهم الشركات ذات النشاط المباح لكن بشروط وضوابط:

- 1- أن يكون مجال الشركة مباحاً بالأصل، وليس نشاطاً محرماً.
- 2- أن يكون تداول الأسهم بعد أن تبدأ الشركة في نشاطها الفعلي، أما في حال تداول أسهم الشركة قبل أن تبدأ الشركة ممارسة أعمالها فإنه لا يجوز بيع الأسهم إلا بالقيمة الإسمية فقط.
- 3- قد يكون نشاط أو مجال الشركة مباحاً بالأصل لكن قد يكون تمويل الشركة محرماً كأن تفترض من البنوك الربوية قروضاً بفائدة (ربا) وبذلك يكون تداول أسهم هذه الشركة محرماً. وقال الله تعالى في تحريم الربا: (الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ).

نشرة الإصدار



شركة مساهمة سورية بموجب سجل تجاري رقم 5365

طرح 3,200 سهم بسعر إصدار يبلغ **\$150** للسهم الواحد (**\$100** كقيمة إسمية و **\$50** كعلاوة إصدار)، وذلك عن طريق بيع أسهم. وتمثل حصة **80%** من إجمالي رأس مال الشركة بقيمة مقدارها **\$320,000** وعلاوة إصدار بقيمة **\$160,000** والتي سيبدأ طرح الأسهم للاكتتاب بحول الله تعالى في يوم السبت 2020/11/21 (الموافق 1442/4/6 هجرية) ويستمر حتى نهاية يوم الإثنين 2020/11/23 (الموافق 1442/4/8 هجرية) وسيتم استقبال طلبات الإيداع للاكتتاب خلال الفترة المعلنة في مقر المؤسسة العامة لإدارة النقد في السوق التجاري بمدينة سرمد.

شركة طيبة للمحروقات (يشار إليها فيما بعد بـ "الشركة") وهي شركة سورية مساهمة تختص بمجال تجارة المحروقات بالجملة والمفروق، ويبلغ رأس مال الشركة حالياً **\$400,000** مقسمة إلى **4000** سهم بقيمة إسمية قدرها **\$100** للسهم الواحد مدفوعة القيمة بالكامل. وقد تم تأسيس الشركة في أواخر عام 2019 عن طريق صندوق البركة للإستثمار وهو المالك الوحيد للشركة والبائع الحالي. ويتمثل هذا الاكتتاب بطرح **3,200** سهم بقيمة اسمية قدرها **\$100**، وعلاوة إصدار تبلغ **\$50** (سعر الإصدار). وبعد اكتمال عملية الاكتتاب بحول الله وقوته سيبقى رأس مال الشركة على ما هو عليه **\$400,000**، وسيتم استخدام صافي متحصلات الاكتتاب لصالح البائع وهو صندوق البركة للإستثمار، وسيظل الصندوق محتفظاً بنسبة **20%** من أسهم الشركة بعد إتمام عملية طرح الإكتتاب.

وقد أوصى مجلس إدارة الشركة في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2020/11/7 (الموافق 1442/3/21 هجرية) بطرح **80%** من أسهم الشركة للاكتتاب العام بعد الحصول على الموافقات النظامية. وسوف يكون مجال الاكتتاب متاحاً لجميع عملاء مؤسسة النقد، وسيكون الاكتتاب متاحاً للأفراد فقط ولا يحق للمنظمات أو الشركات أو المؤسسات التجارية التقدم للاكتتاب في هذا الطرح. وستكون أولوية الاكتتاب للأخوات زوجات الشهداء، والأيتام، والأخوة مصابي المعارك كإصابة إعاقة، ومن ثم الأخوة المجاهدين الأصحاء.



الشركة



مدير الاكتتاب و متعهد التغطية

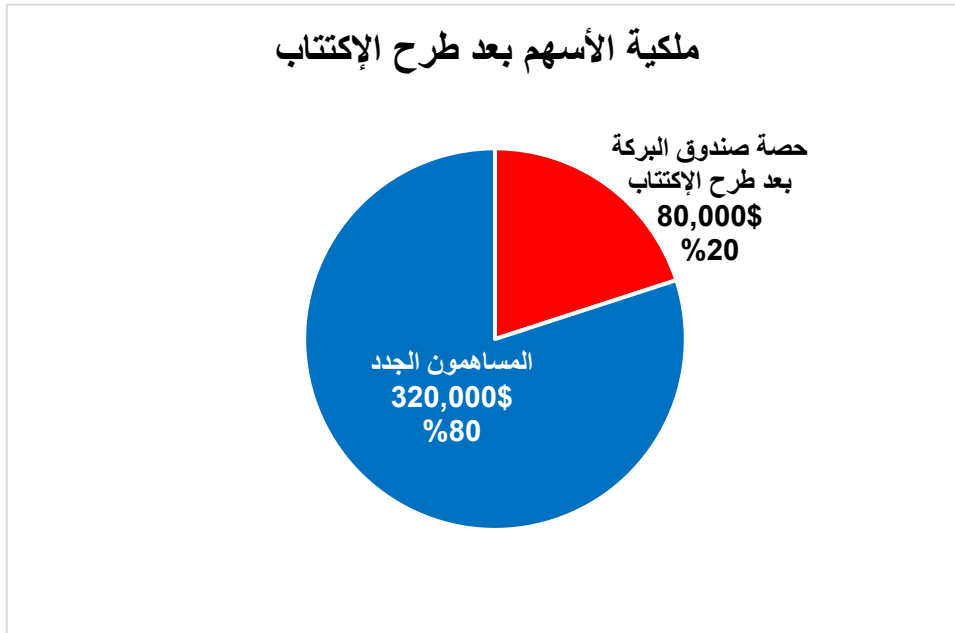


الشريك الإستراتيجي

لا تعتبر هذه النشرة بمثابة توصية من جانب الشركة للاكتتاب في الأسهم، ويكون المساهم مسؤولاً عن تقييمه الخاص فيما يتعلق بالاكتتاب. ولا تضمن الشركة صحة أي افتراضات تتعلق بربحية أو أمان الاستثمار، ويمكن في أي وقت أن يتأثر المركز المالي للشركة وقيمة السهم تأثيراً سلبياً نتيجة أي مستجدات مستقبلية من حيث العوامل الاقتصادية، أو السياسية، أو العسكرية، أو اخلاق المعابر، أو القصف، أو التخريب لا قدر الله والتي لا تملك الشركة التنبؤ بها أو السيطرة عليها.

طرح أسهم الشركة للإكتتاب العام بعلاوة إصدار

انطلاقاً من نهج صندوق البركة للإستثمار، وتماشياً مع الخطة الموضوعية من قبل إدارة الصندوق، وذلك تمهيداً لإنهاء أعمال الصندوق في نهاية العام الحالي، قررت إدارة الصندوق بيع حصة **80%** من شركة طيبة للمحروقات والبالغة **\$320,000**، وبعلاوة إصدار **\$160,000** وذلك من خلال طرح **3,200** سهم بسعر **\$150** للسهم الواحد (**\$100** قيمة إسمية للسهم و**\$50** علاوة إصدار). وتبلغ مصاريف الطرح مبلغاً وقدره **\$20,000** وسيتم اقتطاعه من متحصلات الاكتتاب لصالح مدير الاكتتاب ومتعهد التغطية وهي المؤسسة العامة لإدارة النقد لقاء إدارتها لعملية الاكتتاب.



استخدام متحصلات الطرح (الإكتتاب)

تقدّر مجموع متحصلات الطرح حوالي **\$480,000**، سيقطع منها مبلغ وقدره **\$20,000** لتسوية جميع المصاريف المتعلقة بالطرح ويشمل ذلك أجور مدير الإكتتاب ومتعهد التغطية.

وسوف يتم توزيع صافي متحصلات الطرح البالغة **\$460,000** على المؤسس البائع وهو صندوق البركة للإستثمار ولن تتلقى الشركة أي جزء من صافي متحصلات الطرح (الإكتتاب).

إعادة شراء الأسهم

يحق للشركة أن تشتري أسهمها وفقاً لضوابط تضعها الجهة المختصة وهي إدارة الإستثمار والمشاريع التابعة للمؤسسة العامة لإدارة النقد.

نظرة شمولية على وضع الشركة المالي

المركز المالي Balance Sheet

وهي قائمة تعكس الأداء المالي للشركة في تاريخ معيّن، وتتضمن ملخص الأصول التي تمتلكها الشركة وتوضح طبيعة الإلتزامات وحقوق الملكية وتُعرف أيضاً بالميزانية العمومية. ويبين المركز المالي سياسة الشركة التمويلية مما يعكس الملاءة المالية للشركة وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها.

(الأصول = الخصوم + حقوق الملكية)

<p>Total Liabilities إجمالي الخصوم</p> <p>=</p> <p>Current Liabilities الخصوم المتداولة</p> <p>+</p> <p>Non-Current Liabilities الخصوم غير المتداولة</p>	<p>Total Assets إجمالي الأصول</p> <p>=</p> <p>Current Assets الأصول المتداولة</p> <p>+</p> <p>Non-Current Assets الأصول غير المتداولة</p>
<p>Shareholders' Equity حقوق الملكية</p> <p>=</p> <p>Share Capital رأس المال</p> <p>+</p> <p>Retained Earnings أرباح محتجزة</p> <p>+</p> <p>Reserves احتياطي</p>	

رأس المال العامل

يعتبر رأس المال العامل للشركة عند مستويات عالية وممتازة مقارنة بشركات المحروقات المنافسة، مما يتيح لها ميزة تنافسية لتمويل أعمال وأنشطة الشركة المستمرة سواءً في الوقت الراهن أو في المستقبل المنظور بإذن الله تعالى.

استثمارات الشركة

يمثل حساب استثمارات الشركة ما تملكه من أسهم أو حصص في استثمارات خارج نطاق التشغيل، وقد تم استثمار ما قيمته \$80,000 في مشاريع وصناديق الاستثمار التابعة للمؤسسة العامة لإدارة النقد كنوع من تنويع الإيرادات وتوزيع المخاطر. وقد استفادت الشركة من استثماراتها في مساهمات وصناديق مؤسسة النقد والتي دعمت إيرادات الشركة وبالتالي من ربحيتها وتنويع مصادر دخل الشركة.

صافي القيمة الدفترية Net Book Value

يتم احتساب القيمة الدفترية للسهم بقسمة صافي حقوق الملكية على عدد الأسهم. حيث يبلغ صافي القيمة الدفترية \$120

قائمة الدخل Income Statement

تُعد قائمة الدخل أحد القوائم المالية الرئيسية المستخدمة لتقييم أداء الشركة. وتلخص قائمة الدخل الإيرادات والمصروفات الناتجة عن الشركة على مدار فترة التقرير (إما ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية) وتُعرف أيضاً بإسم بيان الربح والخسارة. وتركز قائمة الدخل على العناصر الأربعة الرئيسية (الإيرادات، والمصروفات، والأرباح، والخسائر)

قائمة الدخل الموحدة لشركة طيبة عن شهر تشرين الأول لعام
2020م

بيان	كلى	جزئى
الإيرادات المبيعات إيرادات فروق كثافة	795,522 65	795,586
<u>تكلفة المبيعات (-)</u> بضاعة أول المدة المشتريات بضاعة آخر المدة (-)	212,638 752,532 (199,936)	765,233
مجمّل الربح		30,353
<u>إيرادات غير تشغيلية (+)</u> إيراد استثمار أوراق مالية	-	-
<u>إجمالي المصاريف (-)</u> وقود وزيوت مصاريف صيانة مصاريف استثنائية إيجار مباني رواتب واجور مصاريف بوفيه انترنت وقرطاسية ومستهلكات حاسوبية أجور نقل مياه وكهرباء أجور حوالات مالية مخصص أهتلاك عدد وأدوات مخصص أهتلاك الآلات والمعدات مخصص أهتلاك الأثاث مخصص أهتلاك أجهزة كهربائية وحاسوبية مخصص أهتلاك أسلحة ولوازم الحماية مخصص أهتلاك مصاريف تأسيسية خسارة فروق أسعار الصرف	440 502 372 1,150 2,552 345 62 150 70 97 213 1,086 57 645 17 344 3,144	11,247
صافي الربح / الخسارة		\$19,106

قائمة الدخل الموحدة لشركة طيبة عن شهر أيلول لعام 2020م

بيان	كلى	جزئى
الإيرادات		1,138,089
المبيعات	1,137,908	
إيرادات فروق كثافة	181	
تكلفة المبيعات (-)		1,072,960
بضاعة أول المدة	138,707	
المشتريات	1,146,890	
بضاعة آخر المدة (-)	(212,637)	
مجمّل الربح		65,129
إيرادات غير تشغيلية (+)		7,075
إيراد استثمار أوراق مالية	7,075	
إجمالي المصاريف (-)		10,565
وقود وزيوت	358	
مصاريف صيانة	34	
مصاريف استثنائية	300	
إيجار مباني	1,150	
رواتب واجور	2,926	
مصاريف بوفيه	88	
انترنت وقرطاسية ومستهلكات حاسوبية	10	
أجور نقل	301	
مياه وكهرباء	45	
أجور حوالات مالية	161	
مخصص أهتلاك عدد وأدوات	213	
مخصص أهتلاك الآلات والمعدات	1,059	
مخصص أهتلاك الأثاث	57	
مخصص أهتلاك أجهزة كهربائية وحاسوبية	645	
مخصص أهتلاك أسلحة ولوازم الحماية	17	
مخصص أهتلاك مصاريف تأسيسية	344	
خسارة فروق أسعار الصرف	2,856	
صافي الربح / الخسارة		\$61,639

قائمة الدخل الموحدة لشركة طيبة عن شهر آب لعام 2020م

بيان	كلى	جزئى
الإيرادات المبيعات إيرادات فروق كثافة	583,563 28	583,591
تلكفة المبيعات (-) بضاعة أول المدة المشتريات بضاعة آخر المدة (-)	154,133 531,904 (138,707)	547,330
مجمل الربح		36,260
إيرادات غير تشغيلية (+) إيراد استثمار أوراق مالية	-	-
إجمالي المصاريف (-) وقود وزيوت مصاريف صيانة مصاريف استثنائية إيجار مباني رواتب واجور مصاريف بوفيه انترنت وقرطاسية ومستهلكات حاسوبية أجور نقل مياه وكهرباء أجور حوالات مالية مخصص أهتلاك عدد وأدوات مخصص أهتلاك الآلات والمعدات مخصص أهتلاك الأثاث مخصص أهتلاك أجهزة كهربائية وحاسوبية مخصص أهتلاك أسلحة ولوازم الحماية مخصص أهتلاك مصاريف تأسيسية خسارة فروق أسعار الصرف	262 377 1,432 1,150 2,446 279 285 451 61 61 213 929 57 645 - 344 2,822	11,813
صافي الربح / الخسارة		\$24,447

قائمة التدفقات النقدية Cash Flow Statement

تبين قائمة التدفقات النقدية معلومات النقد الداخل للشركة (المقبوضات) والخارج منها (المدفوعات) لكافة الأنشطة التي قامت بها خلال فترة التقرير. وهي نقطة الوصل بين قائمتي المركز المالي والدخل. وتهدف قائمة التدفقات النقدية إلى قياس مدى قدرة الشركة على توليد النقد وحاجتها لموارده، وتكشف نقاط القوة والضعف في أنشطتها، وتبين مدى سيولة الشركة.

1- التدفقات النقدية من الأنشطة الإستثمارية Investment Activities

تتمثل في اقتناء والتخلص من الأصول طويلة الأجل والإستثمارات التي لا تتضمن معادلات النقد.

2- التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية Operating Activities

أنشطة الشركة الرئيسية اللازمة لإدارة المشروع والمتحققة للإيراد. وهي مؤشر مهم لتوضيح مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها والمحافظة على قدرتها التشغيلية.

3- التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية Financing Activities وهي أنشطة ينتج

عنها تغيير في حجم ومكونات حقوق الملكية إما بالتحصيل من خلال إصدار الأسهم أو بالسداد كالتوزيعات.

التدفقات النقدية الشهرية لشركة طيبة للمحروقات

التدفق النقدي التمويلي	التدفق النقدي الاستثماري	التدفق النقدي التشغيلي	الشهر
248,081	- 6,701	- 216,391	كانون الثاني - 2020
- 35,056	- 350	53,732	شباط - 2020
- 20,901	- 4,050	249,754	أذار - 2020
0	- 375	- 77,566	نيسان - 2020
0	0	- 24,904	أيار - 2020
50,000	- 10,550	- 162,061	حزيران - 2020
0	0	121,350	تموز - 2020
350,000	- 30,465	- 99,983	آب - 2020
360,000	- 3,540	- 322,264	أيلول - 2020
- 629,107	0	307,745	تشرين الأول - 2020
323,017	- 56,031	- 170,588	الإجمالي

نلاحظ من التدفق النقدي التشغيلي الخارجي للشركة عن فترة 10 شهور وهذا يدل على على قوة الشركة ونشاطها في إدارة عملياتها التشغيلية بشكل ممتاز، وهذا مؤشر إيجابي على ربحية الشركة. أما التدفق النقدي الاستثماري فهو يعكس قدرة الشركة على استثمار أصولها بشراء أصول جديدة لتشغيل موارد الشركة بشكل أفضل، وهو تدفق نقدي خارجي يشير إلى تطور ونمو وتوسع أصول الشركة ونشاطها. أما التدفقات التمويلية للشركة فهي ممتازة كما نلاحظ فهو تدفق داخلي يشير إلى زيادة تمويل رأس مال الشركة وحقوقها الملكية وهو مؤشر ممتاز لزيادة الحصة السوقية للشركة ومدى متانة مركزها المالي.

المركز المالي (الميزانية العمومية) Balance Sheet

قائمة المركز المالي الموحدة لشركة طيبة للمحروقات كما هي بتاريخ 10/11/2020م

بيان	جزئي	كلي	بيان	جزئي	كلي
الخصوم			الأصول		
حقوق المساهمين		480,000	الأصول الثابتة		45,972
رأس المال (أسهم)	400,000		الألات والمعدات	26,065	
صافي الربح / الخسارة	-		(مجمع أهلاك الآلات والمعدات)	(5,273)	20,792
خسارة مدورة	-		عدد وأدوات	5,109	
احتياطيات	80,000		(مجمع أهلاك السيارات)	(639)	4,470
أرباح محتجزة			الأثاث	1,376	
أرباح موزعة	-		(مجمع أهلاك الأثاث)	(343)	1,033
			أجهزة كهربائية وحاسوبية	15,475	
			(مجمع أهلاك أجهزة كهربائية وحاسوبية)	(3,123)	12,352
			الأسلحة ولوازم الحماية	410	
			(مجمع أهلاك الأسلحة ولوازم الحماية)	(34)	376
			مصاريف تأسيسية	8,246	
			(مجمع أهلاك مصاريف التأسيس)	(1,295)	6,951
المطلوبات المتداولة		647	الأصول المتداولة		434,675
ذمم دائنة	647		بضاعة آخر المدة	199,936	
	-		المدينون دولار أمريكي	7,403	
			مصرفوف إيجار مدفوع مقدما	1,150	
			استثمارات في أوراق مالية	-	
			الصندوق دولار أمريكي	3,131	
			الصندوق ليرة تركية	540	
			المصرف دولار أمريكي	74,945	
			المصرف ليرة تركية	-	
			مصرف حساب احتياطي	39,898	
			دفعات مقدمة للموردين	107,672	
مجموع الخصوم		480,647	مجموع الأصول		480,647

النسب المالية Financial Ratios

1- مكرر الأرباح P/E Ratio

لقياس ربح الشركة بالنسبة إلى سعر سهمها، يلجأ المستثمرون إلى النظر فيما يسمى بنسبة السعر إلى الربح P/E ويتم الإشارة لنسبة السعر إلى الربح في الشركة أحياناً بالمضاعف. ولحساب مكرر الأرباح، على المساهم أن يقوم بقسمة سعر السهم السوقي على ربح السهم .EPS.

$$\text{مكرر الأرباح} = \text{سعر السهم} \div \text{ربح السهم السنوي (العائد على السهم)}$$

ويحدد مكرر الأرباح P/E المستوى السعري الذي يرغب المساهمون دفعه لكل دولار من أرباح آخر سنة مالية للشركة، كما تشير إلى المدة الزمنية اللازمة لاسترداد المبلغ الذي دفعه كسعر للسهم على افتراض تحقيق الشركة للعائد نفسه في الأعوام المقبلة. وكلما ازداد مكرر الأرباح للسهم دلّ ذلك على تضخم قيمة السهم السوقية.

وبالمقابل كلما انخفض مكرر الربحية دلّ ذلك على انخفاض تقدير المساهمين لقيمة السهم عن قيمته العادلة. و على المساهم مراعاة أن هناك أسباباً جوهرية قد تكون مالية أو اقتصادية تجعل من مكرر الربحية منخفضاً مقارنة ببقية أسهم القطاع. ولا يدلّ دائماً على سلبية أو إيجابية ارتفاع أو انخفاض مكرر الربحية إذا ما تم مقارنته بالمؤشرات المالية الأخرى.

ففي هذه الحالة يعتبر مكرر الربحية لسهم شركة طيبة عند مستوى:

$$2 \text{ مرة} = \$150 \div \$74.3$$

2- السعر إلى القيمة الدفترية (مضاعف القيمة الدفترية) Price to Book Value

يقارن هذا المؤشر سعر سهم الشركة السوقي بقيمة السهم الدفترية P/B ويمكن للمساهم حساب القيمة الدفترية للسهم الواحد من خلال قسمة حقوق المساهمين (حقوق الملكية) على عدد أسهم الشركة. ففي هذه الحالة تبلغ حقوق الملكية لشركة طيبة \$480,000 وعدد أسهمها 4000 سهم، فإن القيمة الدفترية للشركة ستكون \$120.

$$4000 \text{ سهم} \div \$480000 = \$120 \text{ قيمة دفترية}$$

وإذا قلنا أن سعر السهم \$150 فعندها يكون مضاعف القيمة الدفترية:

$$\text{P/Book Value} = \text{سعر السهم} \div \text{القيمة الدفترية للسهم}$$

$150 = \$120 \div 1.25$ مرة أي أن السهم مقارباً لقيمته الدفترية وكان ذلك أفضل من الناحية الاستثمارية لأن قيمة السهم المدفوعة تكون مغطاة ومؤمنة بأصول الشركة المتاحة.

3- العائد على حقوق الملكية % Return on Shareholders' Equity Ratio (ROE)

يقيس معدل العائد على حقوق المساهمين ROE هو عائد يقيس نسبة ربح الشركة إلى مجموع حقوق المساهمين. حيث يعكس كفاءة الشركة في توليد الأرباح من كل وحدة من حقوق المساهمين. ويتم حساب هذا المعدل بقسمة صافي الربح السنوي للشركة على إجمالي حقوق المساهمين.

العائد على حقوق الملكية = صافي الربح السنوي ÷ إجمالي حقوق الملكية (حقوق المساهمين)

ففي هذه الحالة، يبلغ صافي ربح شركة طيبة للمحروقات لهذا العام **\$297,262** وإجمالي حقوق المساهمين **\$480,000** ، فإن معدل العائد على حقوق المساهمين هو **62%** وبشكل عام، كلما ارتفع معدل العائد على حقوق المساهمين دلّ ذلك على قوة أداء الشركة. واستمرار ارتفاع هذا المعدل لفترة طويلة يدل على قوة وجدارة إدارة الشركة.

4- العائد على الأصول % Return on Total Assets (ROA)

مؤشر ROA هو عائد يقيس ربحية الشركة كما يعكس كفاءة الشركة في إدارة أصولها وتحقيق الأرباح من تلك الأصول.

العائد على الأصول = صافي الربح السنوي ÷ إجمالي الأصول

يمكن لمعدل العائد على الأصول أن يقدم للمساهم فكرة عن أداء استثمار الشركة لأصولها أو موجوداتها. ويحتسب معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح السنوي للشركة على إجمالي الأصول. ويتم تقديم هذا المعدل في شكل نسبة مئوية. وكلما ارتفعت نسبة هذا المعدل دلّ ذلك بشكل عام على كفاءة إدارة واستثمار الشركة لأصولها.

ففي هذه الحالة، يبلغ معدل العائد على الأصول **ROA 62%**

5- نسبة التداول Current Ratio

تقيس نسبة التداول عدد مرات تغطية الأصول المتداولة⁴ للخصوم المتداولة. ويمكن حساب نسبة التداول بقسمة الأصول المتداولة للشركة على الخصوم المتداولة.

وإذا كانت نسبة التداول لشركة ما أكبر من 1 فهذا يعني أن الشركة مهيأة لتغطية التزاماتها ونفقاتها التشغيلية قصيرة الأجل. وفي هذه الحالة تبلغ نسبة التداول لشركة طيبة 671 مرة حيث أن الشركة ليس عليها التزامات أو قروض وتعتمد في تمويل عملياتها وتشغيلها على رأس المال فقط.

المؤشرات المالية Financial Ratios	
\$297,262	صافي الربح عن آخر 10 أشهر
4.4%	هامش صافي الربح %
\$ 74.3	ربح السهم عن آخر 10 أشهر (العائد على السهم)
\$ 120	القيمة الدفترية للسهم
\$ 150	سعر السهم (قيمة إسمية+علاوة إصدار)
62%	العائد على الأصول (ROA)
62%	العائد على حقوق المساهمين (ROE)
14.2	معدل دوران إجمالي الأصول (مرة)
1	إجمالي الموجودات لحقوق المساهمين
2.0	مكرر الأرباح (P/E) مرة
1.25	مكرر القيمة الدفترية (P/Book V) مرة

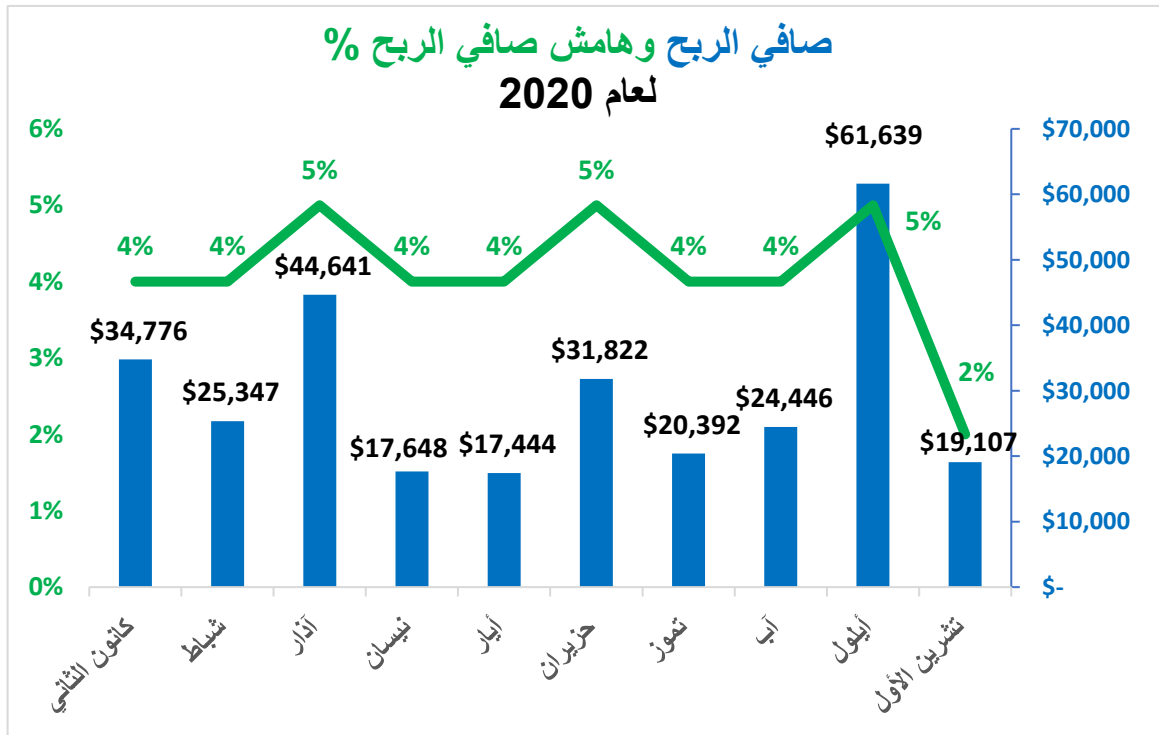
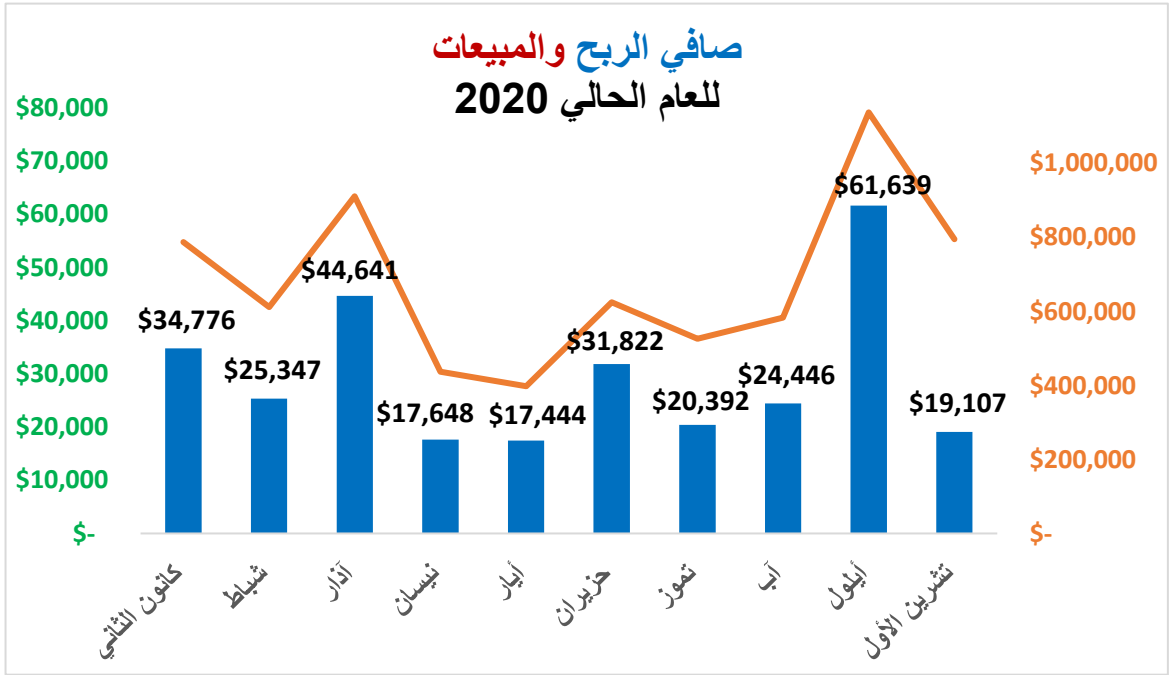
المصدر: القوائم المالية للشركة حتى تاريخ إصدار النشرة

⁴ الأصول المتداولة

الأصول المتداولة هي قيمة الأصول المتوافرة للشركة سواء من النقد، أو ما يمكن تحويله بسهولة إلى نقد، بما في ذلك حساب مديونياتها لدى الآخرين، والمخزون، والأوراق المالية المعدة للمتاجرة قصيرة الأجل. وتعد الأصول المتداولة مهمة لأنها تستخدم لتغطية المصاريف اليومية للشركة اللازمة لمزاولة نشاطها.

إجمالي مبيعات وصافي أرباح الشركة

- هناك تناسب طردي عالي جداً بين حركة المبيعات وحركة صافي الأرباح. وقد زادت مبيعات الشركة زيادة ملحوظة في شهري آذار (مارس) وأيلول (سبتمبر) ويرجع السبب إلى تنفيذ الشركة لمناقصة تزويد مازوت لإحدى المنظمات.

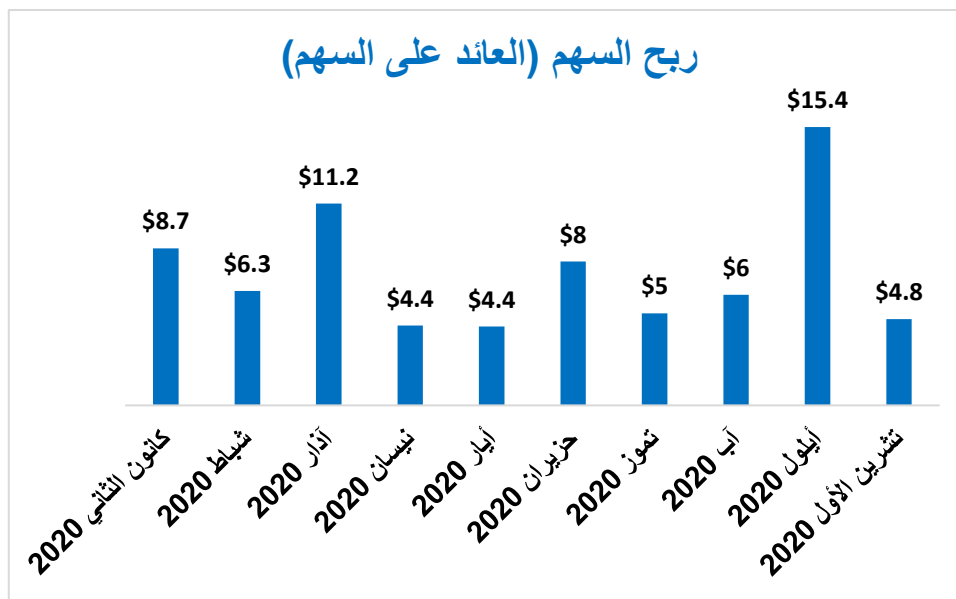


معلومات مالية أساسية عن شركة طيبة	
رأس المال	\$ 400,000
عدد الأسهم	\$ 4,000
حقوق المساهمين (حقوق الملكية)	\$ 480,000
إجمالي الأصول	\$ 480,647
صافي الربح عن عام 2020	\$ 297,262
الإحتياطي	\$ 80,000
المديونية (القروض)	0

المصدر: القوائم المالية للشركة حتى تاريخ إصدار النشرة

الشهر	صافي الربح \$	المبيعات \$	% هامش صافي الربح	ربح السهم (العائد على السهم)
كانون الثاني 2020	\$34,776	\$786,951	4.4%	\$8.7
شباط 2020	\$25,347	\$611,584	4.1%	\$6.3
آذار 2020	\$44,641	\$911,172	4.9%	\$11.2
نيسان 2020	\$17,648	\$437,123	4.0%	\$4.4
أيار 2020	\$17,444	\$397,836	4.4%	\$4.4
حزيران 2020	\$31,822	\$624,665	5.1%	\$8
تموز 2020	\$20,392	\$526,177	3.9%	\$5
آب 2020	\$24,446	\$583,563	4.2%	\$6
أيلول 2020	\$61,639	\$1,137,908	5.4%	\$15.4
تشرين الأول 2020	\$19,107	\$795,522	2.4%	\$4.8
المجموع	\$297,262	\$6,812,501	4.4%	\$74.3

المصدر: القوائم المالية للشركة حتى تاريخ إصدار النشرة



ملخص النظام الأساسي للشركة

اسم الشركة

شركة طيبة للمحروقات المحدودة

أغراض الشركة

حُدِّت أغراض الشركة بتجارة المحروقات المتمثلة بالمازوت المفلتر، والمازوت الأوروبي، والبنزين، والكاز، والغاز بالجملة والمفرق للمستهلكين وبأسعار منافسة وبجودة عالية.

رسالة الشركة

تحقيق العوائد المجزية لاستثمارات المساهمين عن طريق إنشاء محطات لبيع المحروقات والقيام ببيع المحروقات بالجملة والمفرق للمستهلكين.

الرؤية المستقبلية

أن تكون شركة طيبة للمحروقات رائدة محلياً في مجال بيع المحروقات بأسعار منافسة وبجودة عالية، وتنفيذ المناقصات المتعلقة بالمحروقات، وحريصة على مسؤولياتها تجاه مساهميها وزبائنها والمجتمع بصورة عامة.

سياسة توزيع الأرباح

يحق للمساهم (مالك السهم) الحصول على نصيبه من صافي الأرباح التي يتقرر توزيعها في كل دورة مالية، وبالرغم من ذلك فإنه لا يوجد ضمانات بتوزيع فعلي للأرباح، ويعتمد أي قرار بتوزيع الأرباح على عدد من العوامل من بينها أرباح الشركة السابقة والمتوقعة والتدفقات النقدية، ومتطلبات رأس المال ومعطيات السوق والعوامل الاقتصادية بشكل عام، حيث يتولى مجلس الإدارة التوصية بإعلان ودفع الأرباح، وتعتزم الشركة توزيع أرباح كل شهرين على مساهميها بهدف تعزيز قيمة استثماراتهم فيها.

وعلى الرغم من أن الشركة تعتزم توزيع أرباح كل شهرين إلا أنها لا تعطي أي تأكيد بدفع تلك الأرباح أو أي تأكيد بشأن قيمة الأرباح التي سيتم توزيعها.

يعتمد قرار توزيع الأرباح على تقدير وتوصية مجلس إدارة الشركة، وسيتم توزيع الأرباح بعد حسم المصروفات العمومية، وسيتم تجنب 10% من الأرباح الصافية كحد أدنى لتكوين احتياطي لمجابهة أي تحديات تواجه الشركة مستقبلاً لا قدر الله. وفي حال وصول حجم الاحتياطي لما نسبته 100% من حجم رأس المال فستضطر الشركة حينها إلى توزيع أسهم منحة على المساهمين لزيادة رأس المال، أو أن يتم توزيعها كأرباح على المساهمين، أي القرارين يراه مجلس الإدارة صائب.

لجنة الرقابة والمراجعة

تقوم إدارة الاستثمار والمشاريع التابعة للمؤسسة العامة لإدارة النقد بمهام المراقبة والمراجعة والتدقيق على أعمال الشركة ونتائجها ووضعها المالي، وتقوم أيضاً بوضع استراتيجية للشركة بما يحقق مصالح المساهمين. وتتضمن هذه المهام مراقبة نفقات ومصاريف الشركة والتقيّد بمتطلبات الجودة وتطوير الخدمات وتحقيق الربحية.

مركز الشركة

تتركز أعمال الشركة في الفترة الحالية في المنطقة المحررة، وستتوسع الشركة بإذن الله بأعمالها خارج منطقة إدلب في حال توافرت الفرص.

ملكية الأسهم

السهم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، وتملك السهم يعني قبول مالكة لنظام الشركة والتزامه بما ورد في هذه النشرة وبما تصدره مجلس الإدارة من قرارات سواء كان المساهم حضراً أم غائباً وسواء كان موافقاً على هذه القرارات أو مخالفاً لها.

تداول الأسهم

تداول الأسهم وتعني انتقال ملكية الأسهم من مساهم لآخر. وتعتبر قابلية الأسهم للتداول بالطرق التجارية من الخصائص الجوهرية في الشركات المساهمة. ويعتبر المعيار الأكثر قبولاً للتفرقة بين شركات الأشخاص وشركات الأموال. ولا ينقص تداول السهم من حقوق دائني الشركة، لأن المساهم الذي يبيع سهمه لا يحصل على قيمته من الشركة وإنما يحل محله شخص آخر فيظل رأس المال ثابتاً. ويشترط لتداول الأسهم أن تتم عمليات التداول تحت إشراف ورقابة وإدارة جهة نافذة وهي سوق الأوراق المالية (البورصة) وأي عمليات تداول تتم خارج السوق المالية تعتبر لاغية.

أسهم الشركة قابلة للتداول وتنتقل الملكية حصراً من خلال منصة التداول الخاصة بالمؤسسة العامة لإدارة النقد والتي تشرف عليها إدارة الاستثمار والمشاريع. ولا تعترف الشركة بأي تداول لأي من أسهمها خارج نطاق منصة التداول التابعة للمؤسسة. ومع أن أسهم الشركة قابلة للتداول ضمن المنصة المذكورة إلا أن الأسهم غير قابلة للتخارج طالما أن الشركة مستمرة بأعمالها ولم تخضع لأي تصفية.

وقد أجرت المؤسسة العامة لإدارة النقد مؤخراً تحديثاً لمنصاتها كما قامت بمواءمة إجراءاتها مع المعايير الدولية فيما يتعلق بالمحاسبة والمالية، وذلك لاستيعاب أحجام تداول متوقعة والخطوة التي تُعد الأولى من نوعها في المنطقة المحررة.

وتخطط المؤسسة العامة لإدارة النقد لتأسيس منصة تداول أسهم، يتم من خلالها تداول أسهم الشركات المطروحة أسهمها للاكتتاب العام. وقد يتخلل آلية عمل منصات التداول بعضاً من المخاطر حيث أنها قد تتعرض أسعار الأسهم لتقلبات وتذبذبات كبيرة نتيجة عدد من العوامل المؤثرة التي يقع كثير منها خارج نطاق سيطرة الشركة وهو ما قد يؤدي إلى تعرض المساهمين (حملة الأسهم) إلى خسائر لا قدر الله ومن هذه العوامل:

1. التغيرات التي تؤثر على أنشطة وعمليات الشركة وعلى أسعار المواد الخام وتكاليف الإنتاج.
2. توقعات وتحليلات بيوت الخبرة الاستثمارية كالبنوك ومراكز الأبحاث وغيرها من الجهات التي تقوم بدراسة الشركات وأسواق الأسهم.
3. التطورات السياسية والعسكرية وهجمات الأعداء أو الخصوم على المنطقة.
4. التغيرات التي تطرأ على سعر صرف العملات وخصوصاً الليرة التركية.

وقد ينتج عن أي عامل من هذه العوامل تغيرات كبيرة ومفاجئة في حجم التداول وسعر السهم سواء للأعلى أو للأسفل.

مراقب الحسابات

تخضع الشركة لمراقب حسابات تقوم باختياره لجنة الرقابة والمراجعة التابعة لإدارة الاستثمار والمشاريع. ولمراقب الحسابات الحق بالاطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها وغيرها من الوثائق وله أن يفحص ويتحقق من أصول الشركة والتزاماتها وموجوداتها. وعلى مراقب الحسابات أن يقدم للجنة المراقبة والمراجعة تقريراً يعبر فيه عن رأيه ونظرته لأعمال وحسابات الشركة من الناحية المحاسبية.

حل الشركة وتصفيتها

في حال حققت الشركة خسائر لا قدر الله وبلغت ثلاثة أرباع رأس المال (75%)، وجب على مجلس الإدارة اتخاذ القرار إما بالاستمرار وحل المشكلات التي تتسبب بالخسارة، أو تصفية الشركة تحت إشراف لجنة الرقابة والمراجعة ومراقب الحسابات التابعة لإدارة الاستثمار والمشاريع.

حقوق الأسهم

يعطي السهم لصاحبه حقوقاً بصفته شريكاً، ولا يجوز حرمانه منها وهي كالتالي:

- 1- حق المساهم في الحصول على نصيبه من الأرباح إن وجدت، وذلك لأن المساهم يقدم حصته في رأس المال من أجل الربح. ويجوز للشركة تجنب نسبة من الأرباح إلى الإحتياطي بالقدر الذي ينص عليه نظام الشركة.
- 2- حق المساهم في الحصول على نصيبه من موجودات الشركة حال تصفيتها، لأن المساهم قد قدم حصته مسبقاً في رأس المال ففي حال تصفية الشركة كان حقه متعلقاً في موجوداتها.
- 3- حق المساهم في الإطلاع على نتائج وتقارير الشركة، وذلك بمراجعة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر والتقارير السنوي⁵ مجلس الإدارة التي تصدرها الشركة بشكل دوري.

⁵ التقرير السنوي

هو التقرير الذي يتوجب على كل شركة مساهمة عامة أن تزود به مساهميها كل عام. ويتضمن قائمتي المركز المالي والدخل. ولا يقتصر التقرير السنوي على التفاصيل المالية فحسب بل يشمل معلومات عامة عن الشركة.

4- حق التصرف في الأسهم بيعاً أو هبة، ويشترط في هذه الحالة أن تتم عملية البيع عن طريق الجهة المشرفة والمراقبة لعملية تداول الأوراق المالية وهي المؤسسة العامة لإدارة النقد. وأي عملية بيع للأسهم خارج نطاق المؤسسة تعتبر لاغية وغير معترف بها.

عوامل المخاطرة

من المعلوم أن الاستثمار في الأسهم وسيلة لتحقيق الربح، ومع ذلك، من الضروري اتخاذ القرارات الاستثمارية الصائبة وتجنب المخاطر. وتذكر أخي المساهم وأختي المساهمة أن الهدف الرئيسي لتنمية رأس المال الذي يجب عليكم تحقيقه يكمن في تزايد الأصول وعدم خسارة أي منها (أي تحقيق الربح وعدم خسارة رأس المال). ومن المعلوم لدى عموم المستثمرين والتجار أنه لا يوجد استثمار ولا توجد تجارة بدون مخاطر، وهناك علاقة طردية بين المخاطر وتحقيق الأرباح (العائد)، مما يعني أنه كلما زاد العائد المتوقع زاد معه مخاطر خسارة رأس المال والعكس صحيح. وأحد مفاتيح الاستثمار الأساسية هي إيجاد طريقة توازن بها بين المخاطر والأرباح في استثمارك.

يتعين على كل من يرغب بالاكنتاب في الأسهم المطروحة للاكتتاب دراسة كافة المعلومات التي تحتويها هذه النشرة بعناية بما فيها عوامل المخاطرة المبنية أدناه. وقد يتأثر نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية وقدرتها على توزيع الأرباح بشكل سلبي وجوهري في حال حدوث أحد عوامل المخاطرة المذكورة أو أي مخاطر أخرى لم يتسن للإدارة أن تحددتها. قد يؤدي حدوث كل أو إحدى هذه المخاطر إلى انخفاض سعر السهم في السوق لاحقاً وقد يخسر المساهم كامل أو بعض استثماراته في الشركة لا قدر الله. ولا يوجد ما يضمن أن الشركة ستوزع أرباحاً أو ما يضمن حجم الأرباح، وقد تعتمد الشركة إلى تغيير سياستها المتعلقة بتوزيع الأرباح دون توجيه إشعار مسبق للمساهمين. كما يعتمد توزيع الأرباح مستقبلاً على عدة عوامل من بينها أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية السابقة والمتوقعة والتزامات الشركة المالية ومتطلبات رأس المال ومشاريع الشركة وخططها المستقبلية والأوضاع الاقتصادية العامة. وستعتمد الشركة إلى مراجعة سياسة توزيع الأرباح لديها بصفة مستمرة وقد تعتمد إلى تغيير تلك السياسة في أي وقت دون توجيه إشعار مسبق للمساهمين.

1- المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة

أ- طبيعة نشاط الشركة: تمثل مواد البنزين والمازوت المفلتر والمازوت الأوروبي والغاز (المحروقات) أساس مبيعات الشركة وأساس إيراداتها وربحياتها،

وبالتالي فإنه في حال انقطاع توفر هذه المواد لأي سبب من الأسباب لا قدر الله أو تعرّض إحدى صهاريج أو محطات الشركة للاعتداء أو القصف أو لحريق فإنه ستتأثر أعمال ومركز الشركة المالي سلباً وقد تتعرض لخسائر مما يؤثر على استثمارات المساهمين كذلك.

ب- تغير أسعار النفط في السوق العالمي: من المعلوم أن المنطقة المحررة تعتمد على استيراد المحروقات من الخارج عبر شركة وتد للبترول وهي الشركة الرائدة في استيراد المحروقات بأنواعها من تركيا ومن المناطق الشرقية. وعليه، فإن أي تغيرات في أسعار النفط العالمي سيؤثر بشكل مباشر على تسعير المحروقات المستوردة والتي بدورها تؤثر على أسعارها محلياً. وفي حال تأخير أو انقطاع في الإمدادات أو حدوث تغيرات إقليمية أو محلية أو عالمية قد تؤثر سلباً على نشاط الشركة ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية.

2- المخاطر المتعلقة بالسوق

أ- المنافسة: إن مجال بيع المحروقات يشهد منافسة متزايدة ونمو متزايد لعدد محطات بيع المحروقات، وعليه ستواجه الشركة منافسة متزايدة من قبل منافسين يقدمون نفس المنتجات وبنفس الأسعار. وقد تؤدي المنافسة إلى تقليل هامش الربح للشركة، ومع ذلك فإن الشركة واثقة من قدرتها بحول الله على اكتساب حصة سوقية أكبر في مجال بيع المحروقات بفضل الله أولاً ثم بفضل جودة خدماتها وأسعارها التنافسية.

ب- أسعار المحروقات: إن تقلب أسعار المحروقات المستوردة من قبل الشركات المزودة تؤدي بلا شك إلى تأثير عمليات الشركة وربحيتها سلباً. ولا تضمن الشركة عدم تقلب الأسعار ومن المعلوم أن عدم ثبات أسعار المحروقات سمة من سمات هذا المجال. ومع ذلك، اكتسبت الشركة بفضل الله خبرة في التعامل مع تقلبات الأسعار وكيفية التعامل معها بما يخدم تحقيق مصالح زبائنها ومساهميها على السواء.

3- المخاطر الاقتصادية

يعتمد أداء الشركة على تحسن الظروف الاقتصادية المحلية، لذا فإن حدوث أي تغير سلبي في أسعار الصرف أو ارتفاع التضخم أو إغلاق المعابر أو غيرها من المؤثرات الاقتصادية سيكون لها بلا شك تأثيرات سلبية على عمليات الشركة وربحيتها.

4- المخاطر الجيوسياسية والمحلية والدولية والمتعلقة بالحروب والنزاعات المسلحة

إن ما تتعرض له المنطقة المحررة من اعتداءات وقصف مستمر وممنهج من العدو الغاشم لها تأثيرات سلبية على المنطقة والحركة التجارية بشكل عام، وتؤدي بلا شك إلى تأثر أعمال الشركة وتقلص مبيعاتها لا قدر الله في حال استمرار الهجمات على المنطقة. وتؤثر الحروب والنزاعات المسلحة بشكل سلبي وجوهري على الشركة ومركزها المالي وأنشطتها.

5- مخاطر التداول

في الوقت الحالي لن يتمكن مساهمو الشركة ولا المكتتبين الحاليين من تداول أسهم الشركة. ولن تعترف مؤسسة النقد بأي عمليات تداول أو بيع أو تنازل عن أي من أسهم الشركة والتي تتم خارج منصة التداول. وعلى مساهمي الشركة الراغبين ببيع أسهمهم مراجعة إدارة الاستثمار والمشاريع والتي تقوم حالياً بالإشراف على منصة التداول.

العلاقة بين المخاطر والعائد

يعد فهم العلاقة بين المخاطرة والعائد أمراً مهماً وأساسياً لتطوير الإستراتيجية الاستثمارية للمساهمين. ومن أجل فهم هذه العلاقة، هناك ثلاثة مبادئ أساسية على المساهم تذكرها دائماً:

1- العلاقة بين المخاطرة والعائد علاقة طردية كلما زادت المخاطر بإمكانية خسارة كل أو جزء من رأس المال، زادت إمكانية تحقيق عائد أكبر على هذا الاستثمار. وبالأسلوب نفسه، فكلما انخفضت مخاطر الخسارة في رأس المال، انخفض معدل العائد المتوقع. وتشكل التقلبات (التذبذب) التي تطرأ على الاستثمارات أو على المدى السعري الذي يمكن أن تتغير فيه الأسعار في الأجل القصير عاملاً مهماً في تحديد مستوى المخاطر الذي تنطوي عليه الاستثمارات. فزيادة مستوى هذه التقلبات تؤدي إلى زيادة المخاطر.

2- لكل مستثمر قدرة تحمل مختلفة للمخاطر. يحدد مستوى المخاطر التي يرغب المساهم في تحملها عند دخوله في أحد الاستثمارات المعيار الذي يبين مدى قدرته على تحمل المخاطر، إضافة إلى درجة ثرائه والأموال المتاحة لديه للاستثمار. وحدود تحمل المساهم للمخاطر نتاج عوامل عديدة، منها العمر، وطبيعة ميول المساهم (محب للمخاطر أو كاره لها)، إضافة إلى أهدافه الاستثمارية.

3- هناك طرق متعددة للحد من المخاطر طالما أن المخاطر تتفاوت بتفاوت أنواع الاستثمار، فمن الممكن أن يوازن المساهم بين المخاطر والعوائد المتاحة في محفظته الاستثمارية من خلال التوزيع الرشيد لأصوله الاستثمارية، وكذلك من خلال اعتماد إستراتيجية واضحة لتنويع الاستثمارات في محفظته.

العائد

العائد هو إجمالي الدخل الذي يحققه المستثمر من استثماره في كل عام، ويتم التعبير عنه كنسبة من قيمة الاستثمار الأصلية. ويحصل المستثمر على عائد من استثماره في الأسهم أو صناديق الاستثمار عندما تقوم هذه الأوعية الاستثمارية بتوزيع أرباح. ويمكن الحصول على العائد على الاستثمار من قسمة الربح الموزع الذي يحصل عليه المستثمر خلال العام على إجمالي المبلغ الذي أنفقه لشراء أداة الاستثمار (أسهم، وحدات صناديق استثمار). فإذا وزعت شركة ما أرباحاً بقيمة \$50 للسهم الواحد على مدار العام وبياع سهمها بقيمة \$200 ، فإن العائد على السهم هو $(50 \div 200 = 25\%)$.

للتنويه: لا تعتبر هذه النشرة بمثابة توصية من جانب الشركة للاكتتاب في الأسهم، ويكون المكتتب مسؤولاً عن تقييمه الخاص فيما يتعلق بالاكتتاب. ولا تضمن الشركة صحة أي افتراضات تتعلق بربحية أو أمان الاستثمار، ويمكن في أي وقت أن يتأثر المركز المالي للشركة وقيمة السهم تأثيراً سلبياً نتيجة أي مستجدات مستقبلية من حيث العوامل الاقتصادية أو السياسية أو العسكرية أو إغلاق المعابر أو القصف أو التخريب لا قدر الله والتي لا تملك الشركة التنبؤ بها أو السيطرة عليها.

مسؤوليات مجلس الإدارة

يُعد مجلس إدارة الشركة صاحب أوسع صلاحيات وسلطة في إدارة الشركة ورسم سياساتها، وتحديد استثماراتها، والإشراف على أعمالها وأموالها، وتصريف أمورها داخل وخارج المنطقة المحررة، وتمثيل الشركة في علاقاتها مع الغير كالجهاز الحكومية والخاصة وأمام المحاكم والوزارات وغرفة التجارة، والتقديم على المناقصات والقبض والتسديد والإقرار والمطالبة والمدافعة والمرافعة والمخاصمة والمخالصة والصلح وقبول الأحكام ونفيها والإعتراض عليها وقبول التحكيم عن الشركة وطلب تنفيذ الأحكام ومعارضتها وقبض ما يحصل من التنفيذ. كما للمجلس حق التوقيع على جميع أنواع العقود والوثائق والمستندات بما في ذلك عقود تأسيس الشركات والإتفاقيات والصكوك والقروض والضمانات والكفالات والبيع والشراء والإستئجار والتأجير. كما للمجلس حق تعيين الموظفين والعمال وعزلهم وزيادة وتخفيض مرتباتهم والترقيات والعلاوات. كما يحق للمجلس إدارة استثمارات وأموال الشركة على سبيل المثال لا الحصر بيع وشراء الأسهم وإدارة المحافظ الإستثمارية لصالح الشركة والإشتراك في الصناديق الإستثمارية والتعامل مع البنوك نيابةً عن الشركة.

ويشرف على الشركة مجلس إدارة يتألف من أعضاء متمرّسين ثقات وذوي خبرة وكفاءة عالية، ويتمتع المجلس بصلاحيات واسعة بإدارة أعمال الشركة والإشراف على شؤونها. كما يشترط أن يكون عضو مجلس الإدارة من ذوي الكفاءة المهنية والخبرة والمهارة بما يمكّنه من ممارسة مهامه بكفاءة واقتدار. ويتم اختيار أعضاء مجلس الإدارة من قبل الجهة المشرفة على أعمال الشركة وهي إدارة الاستثمار والمشاريع التابعة للمؤسسة العامة لإدارة النقد. وتتكون عضوية مجلس الإدارة (على ألا يقل عدد أعضائه المستقلين عن عضوين) من كل من:

1. شركة نماء للإستثمار (رئيس مجلس الإدارة)
2. مدير شركة طيبة للمحروقات (عضو تنفيذي)
3. مدراء محطات الشركة (أعضاء تنفيذيين)
4. عضو مستقل
5. أحد كبار المساهمين يتم ترشيحه (عضو غير تنفيذي)
6. عضو مستقل

ولا يجوز أن يقل عدد أعضاء مجلس الإدارة عن ثلاثة، ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً حتى يحضره ثلث الأعضاء. ويجب أن يجتمع مجلس الإدارة في نهاية كل ربع سنة على الأقل أي كل ثلاثة أشهر مالية. ولا يجوز للشركة أن تقدم قرصاً نقدياً من أي نوع كان لأي

من أعضاء مجلس الإدارة، ولايجوز لأي عضو من أعضاء مجلس الإدارة أن يتاجر لحسابه أو لحساب غيره في أي فرع من فروع الشركة.

وفيما يلي ملخص لصلاحيات مجلس الإدارة:

- 1- تعيين وعزل مدير الشركة التنفيذي ومسؤولي الأقسام التنفيذيين.
- 2- تشكيل لجان المراجعة والتدقيق وتعيين أعضائها.
- 3- تحديد صلاحيات ومكافآت ومرتب المدير التنفيذي ومسؤولي الأقسام ومديري المحطات.
- 4- الموافقة من عدمها على الاستحواذ أو التصرف في ملكية الشركة والمشاريع التابعة لها.
- 5- الموافقة من عدمها على إنشاء شركات أو محطات أو مكاتب للشركة.
- 6- الموافقة من عدمها على القيام باستشارات مالية أو الاقتراض من البنوك أو تسهيلات مالية من أي جهات بنكية.
- 7- الموافقة من عدمها على القيام برفع أو تخفيض رأس مال الشركة.
- 8- الموافقة من عدمها على المخرجات المالية كالمركز المالي والقوائم المالية.
- 9- الموافقة من عدمها على خطط أعمال الشركة

ويتولى كل من رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لشركة نماء للاستثمار تحديد واختيار أعضاء مجلس الإدارة ومهام كل عضو ومدى صلاحياته ومسؤولياته.

الوصف الوظيفي للعضو التنفيذي

يُعرّف العضو التنفيذي بأنه عضو مجلس الإدارة الذي يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية للشركة ويشترك في الأعمال اليومية لها. والهدف الأساسي للعضو التنفيذي هو بذل واجبي العناية والولاء في إدارة الشركة وكل ما من شأنه صون مصالح الشركة وتنميتها وتعظيم قيمتها بصفته ممثلاً لجميع المساهمين.

المهام والواجبات: يؤدي عضو مجلس الإدارة التنفيذي المهام والواجبات التالية:

- القيام بالمهام الموكلة إليه بصفته من تنفيذي الشركة.
- المشاركة في وضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها ومراجعتها بشكل دوري، والتأكد من توافر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيقها.
- الإشراف في وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها.
- المشاركة في إعداد تقرير مجلس الإدارة واعتماده قبل نشره.
- تقديم المقترحات لتطوير إستراتيجية وخطط الشركة.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية ومدى تحقيقها لأهداف الشركة وأغراضها.
- مراجعة التقارير الخاصة بأداء الشركة.
- الالتزام التام بأحكام ونظام الشركة والأنظمة ذات الصلة والامتناع من القيام أو المشاركة في أي عمل يشكل إساءة لتدبير شؤون الشركة.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة وعدم التغيب عنها إلا لعذر مشروع يخطر به رئيس المجلس مسبقاً.
- بذل العناية والاهتمام اللازمين لمصلحة الشركة.

الوصف الوظيفي للعضو غير التنفيذي

يُعرّف العضو غير التنفيذي بأنه عضو مجلس الإدارة الذي لا يكون متفرغاً في الإدارة التنفيذية للشركة ولا يشارك في الأعمال اليومية لها. والهدف الأساسي للعضو غير التنفيذي هو بذل واجبي العناية والولاء في إدارة الشركة وكل ما من شأنه صون مصالح الشركة وتنميتها وتعظيم قيمتها بصفته ممثلاً لجميع المساهمين.

المهام والواجبات: يؤدي عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي المهام والواجبات التالية:

- القيام بالمهام الموكلة إليه.
- المشاركة في وضع الخطط والسياسات والإستراتيجيات والأهداف الرئيسية للشركة والإشراف على تنفيذها ومراجعتها بشكل دوري، والتأكد من توافر الموارد البشرية والمالية اللازمة لتحقيقها.

- الإشراف في وضع أنظمة وضوابط للرقابة الداخلية والإشراف العام عليها.
- المشاركة في إعداد تقرير مجلس الإدارة واعتماده قبل نشره.
- تقديم المقترحات لتطوير استراتيجية وخطط الشركة.
- مراقبة أداء الإدارة التنفيذية ومدى تحقيقها لأهداف الشركة وأغراضها.
- مراجعة التقارير الخاصة بأداء الشركة.
- الالتزام التام بأحكام ونظام الشركة والأنظمة ذات الصلة والامتناع من القيام أو المشاركة في أي عمل يشكل إساءة لتدبير شؤون الشركة.
- حضور اجتماعات مجلس الإدارة وعدم التغيب عنها إلا لعذر مشروع يخطر به رئيس المجلس مسبقاً.
- بذل العناية والاهتمام اللازمين لمصلحة الشركة.

مدير الاكتتاب ومتعهد التغطية

تتولى إدارة الاستثمار والمشاريع لمؤسسة النقد مهمة إدارة طرح **80%** من أسهم شركة طيبة للمحروقات للاكتتاب، وعليه فإنها تتعهد بتغطية الاكتتاب في حال لم يتم التغطية من قبل المساهمين المستهدفين.

وتُعنى إدارة الاستثمار والمشاريع بتمويل الصفقات وتمويل وتنفيذ المشاريع والاستحواذ على حصص أو شركات أو مشاريع قائمة. وتعتبر إدارة الاستثمار والمشاريع إحدى المصادر التمويلية الرئيسية للمشاريع والمناقصات والصفقات في المنطقة.

وتعتبر إدارة الاستثمار والمشاريع الذراع الاستثماري للمؤسسة العامة لإدارة النقد، وقد أوكلت إليها مهام تمويل العشرات من المشاريع الناجحة وعدد كبير من المناقصات ذات العوائد المجزية. وبما أن تمويل هذا الكم من المشاريع وبمبالغ كبيرة، فقد ارتأت إدارة الاستثمار والمشاريع بأن تتوسع بطرق التمويل بعدم الاعتماد على خزينة مؤسسة النقد وعليه فقد تم اعتماد وفتح باب المساهمات من قبل الأفراد كنوع من جلب السيولة ودعم المشاريع وأيضاً إفادة الأخوة المساهمين وتأمين عوائد من المساهمات بشكل دوري إما كل 45 يوم أو كل شهرين.

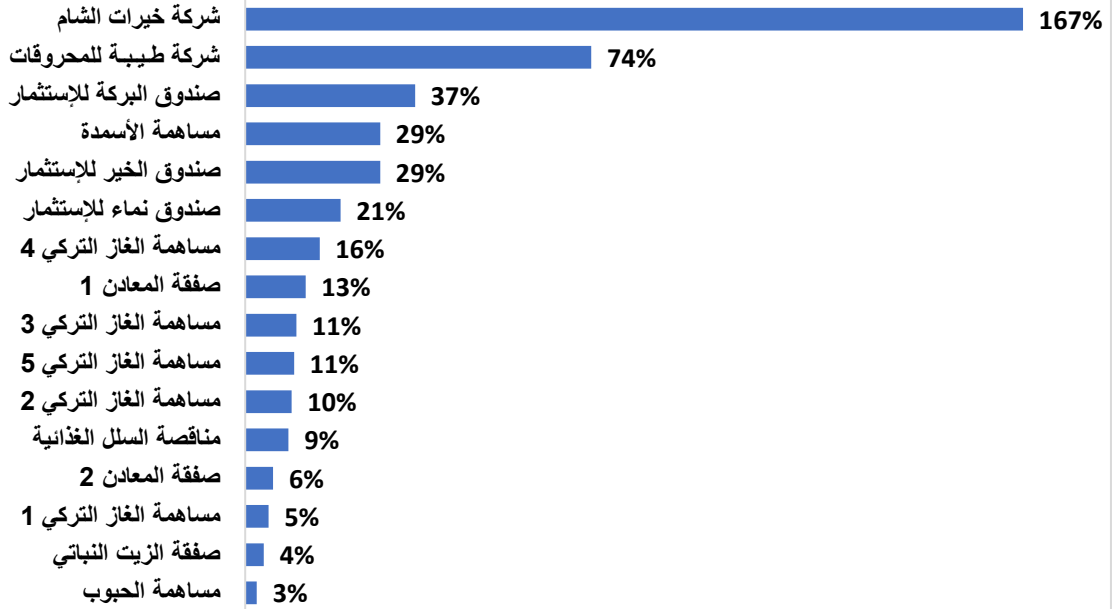
ولله الحمد، ومنذ عام 2017 فقد تم تمويل أكثر من 120 مشروعاً و صفقة وتم التخارج منها بعوائد مجزية، وتم طرح أكثر من 16 مساهمة وثلاثة صناديق بإجمالي وقدره \$16,045,000 (ستة عشر مليون وخمسة وأربعون ألف دولار)

وتعتمد إدارة الاستثمار والمشاريع في تمويلها للمشاريع والصفقات بشكل أساسي على السيولة التي تستقطبها من خارج المؤسسة، أي من المساهمين عن طريق طرح مشاريعها كمساهمات يشترك في تمويلها مجموعة من المساهمين ومن ضمنهم مؤسسة النقد وتقوم إدارة الاستثمار والمشاريع بالإدارة والرقابة والإشراف على تلك المشاريع حتى يتم التخارج منها بشكل نهائي ومن ثم يتم توزيع الأرباح بالتناسب على المساهمين.

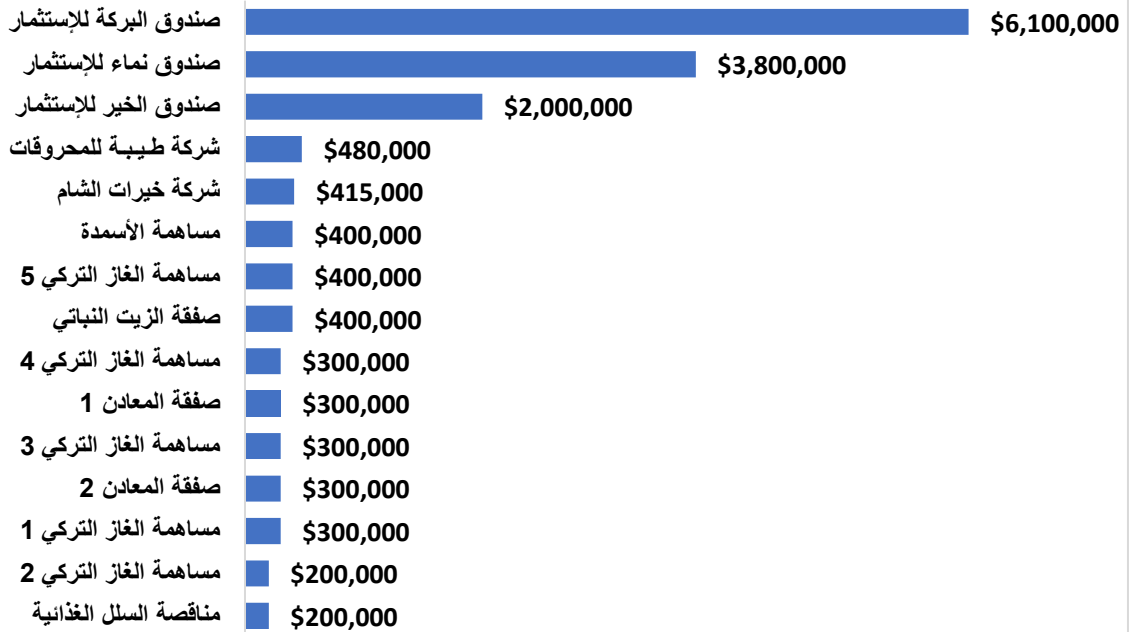
المشاريع والمساهمات التي أنجزتها إدارة الاستثمار والمشاريع التابعة للمؤسسة العامة لإدارة النقد

السنة	# المساهمة	حجم الطرح \$	ربح المساهمة \$	ربح المساهمة %	ربح السهم \$	مدة المساهمة	سعر السهم \$
2018	1	400,000	114,800	29%	287	خمس أشهر	1,000
	2	400,000	16,000	4%	40	ثلاثة أشهر ونصف	1,000
	3	300,000	15,000	5%	50	شهر ونصف	1,000
	4	200,000	20,000	10%	100	شهر واحد	1,000
	5	300,000	33,000	11%	110	شهر ونصف	1,000
	6	300,000	39,000	13%	130	شهران	1,000
	7	300,000	18,000	6%	60	شهران	1,000
	8	150,000	3,750	3%	25	ثلاثة أشهر	1,000
	9	300,000	48,000	16%	160	شهر ونصف	1,000
	10	200,000	18,600	9%	93	ثلاثة أشهر	1,000
2019	11	400,000	42,000	11%	105	شهران	1,000
	12	2,000,000	580,000	29%	290	خمس أشهر	1,000
	13	3,800,000	779,000	21%	205	ستة أشهر	1,000
2020	14	6,100,000	2,190,000	36.5%	365	مستمر حتى الآن	1,000
	15	415,000	140,000	167%	167	مستمر حتى الآن	250
	16	480,000	297,262	74.3%	74	مستمر حتى الآن	150
	مجموع المساهمات	\$16,045,000	\$4,354,412		\$2,020		\$1,000

ربح المساهمة %



حجم المساهمة \$ مجموع الإكتتابات \$16,045,000



ملخص نشرة الاكتتاب

ملخص الطرح	
الشركة	شركة طيبة للمحروقات المحدودة (بشار إليها فيما بعد بـ "الشركة" وهي شركة مساهمة)
رأس المال	يبلغ رأس مال الشركة حالياً \$400,000 مقسّم إلى 4,000 سهم بقيمة إسمية \$100 للسهم الواحد
رأس المال بعد الطرح	تستهدف الشركة بيع حصة 80% بطريقة الإكتتاب العام، وسيبقى رأس المال على حاله بعد الطرح وهو \$400,000
سعر الإكتتاب (سعر السهم)	\$100 قيمة السهم الإسمية + \$50 علاوة إصدار = \$150 سعر السهم المطروح للإكتتاب
عدد الأسهم المطروحة للإكتتاب	3,200 سهم وهي تشكل 80% من رأس مال الشركة. ويحتفظ البائع وهو صندوق البركة للإستثمار بالنسبة المتبقية 20%
قيمة الأسهم المطروحة للإكتتاب	\$150 × 3,200 سهم = \$480,000 (وهو عبارة عن مبلغ \$320,000 حصة من رأس المال و مبلغ \$160,000 علاوة إصدار وسيتم دفع المبلغ بالكامل إلى البائع وهو صندوق البركة للإستثمار)
الحد الأدنى للإكتتاب	سهم واحد
الحد الأعلى للإكتتاب	لا يوجد حد أعلى للإكتتاب
فترة الإكتتاب	سيتم بدء الإكتتاب بإذن الله في يوم السبت 21/11/2020 (الموافق 6/4/1442 هجرية) ويستمر حتى نهاية يوم الإثنين 23/11/2020 (الموافق 8/4/1442 هجرية) وسيتم استقبال طلبات الإيداع للإكتتاب خلال الفترة المعلنة في المؤسسة العامة لإدارة النقد في السوق التجاري بسرمداء.
مكان استقبال طلبات الإكتتاب	المؤسسة العامة لإدارة النقد، السوق التجاري سرمداء
استخدام متحصلات الإكتتاب	سوف يودع مبلغ \$480,000 وهو صافي متحصلات الطرح (بعد خصم مبلغ \$20,000 كمصاريف اكتتاب) إلى حساب صندوق البركة للإستثمار حيث أن الصندوق هو البائع للحصة المطروحة للإكتتاب.
مدير الإكتتاب ومتعهد التغطية	تدير عملية الإكتتاب المؤسسة العامة لإدارة النقد، وتتعهد المؤسسة بتغطية عملية الإكتتاب في حال لم يتم تغطية الإكتتاب من قبل المساهمين المستهدفين.
المساهمون المستهدفون	يقتصر الإكتتاب في أسهم الطرح على أربعة شرائح من المساهمين فقط: (أ) الأخوات زوجات الشهداء. (ب) الأبناء أيتام شهداء المعارك. (ج) الأخوة مصابي المعارك كإعاقاة دائمة. (د) الأخوة المجاهدين.
عوامل المخاطرة	هناك مخاطر معينة تتعلق بالإستثمار في هذا الإكتتاب، ويمكن تصنيف تلك المخاطر كالتالي: (أ) المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة. (ب) المخاطر المتعلقة بالسوق. (ج) المخاطر المتعلقة بأسهم الإكتتاب. وقد تم تفصيل المخاطر في النشرة التفصيلية.

قائمة المصطلحات والتعريفات

الأوراق المالية

الورقة المالية هي مستند يُظهر الامتلاك القانوني من قبل الشخص لسهم في شركة المساهمة، ويعكس امتلاك الشخص لها قيمة مالية. هي كل ما يُملك وتكون لها قيمة نقدية، بما في ذلك الأموال التي يدين للشركة بها آخرون. وبذلك تكون أصول الشركة كل ما تمتلكه، من النقد والآلات، إضافة لمديونيتها لدى الآخرين.

الأصول الرأسمالية

الأصول الرأسمالية هي أصول طويلة الأجل ولا يتم تداولها بيعاً وشراءً ضمن العمليات التجارية المعتادة للشركة. ومن أمثلتها الآلات و المباني ونحوها.

الأصول المتداولة

هي قيمة الأصول المتوافرة للشركة سواء من النقد، أو ما يمكن تحويله بسهولة إلى نقد، بما في ذلك حساب مديونياتها لدى الآخرين، والمخزون، والأوراق المالية المعدة للمتاجرة قصيرة الأجل. وتعد الأصول المتداولة مهمة لأنها تستخدم لتغطية المصاريف اليومية للشركة اللازمة لمزاولة نشاطها.

الأرباح المبقاة

الأرباح المبقاة هي الأرباح التي تعيد الشركة استثمارها بدلاً من توزيعها كأرباح على المساهمين. وتظهر الأرباح المبقاة في ميزانية الشركة العمومية تحت بند حقوق المساهمين، وقد يشار إليها أحياناً بالفائض المتبقي.

الإيرادات

هي الأموال التي تُجنى مقابل تقديم منتج أو خدمة. وتختلف عن الأرباح في أن الأرباح تمثل المتبقي من الإيرادات بعد خصم تكاليف الإنتاج والتوزيع أو تكاليف تقديم الخدمة، ودفع أي ضرائب مستحقة أخرى. وتصف الشركات التي تقدم خدمات كالكهرباء والاتصالات عند إصدارها لقوائمها المالية دخلها بالإيرادات، في حين تصف الشركات المصنعة لمنتجات محددة كالأغذية والملابس دخلها بالمبيعات.

تكلفة المبيعات

تكلفة المبيعات هي كافة النفقات التي تدخل في إنتاج منتجات الشركة. و يمكن أن تتضمن هذه النفقات على سبيل المثال مصاريف الإنتاج والتسويق ورواتب الموظفين وغيرها.

التنوع

التنوع هو استراتيجية استثمارية يوزع من خلالها الفرد أمواله المتاحة للاستثمار على أسواق أو قطاعات أو أوراق مالية مختلفة. ويهدف التنوع إلى حماية المحفظة الاستثمارية للفرد في حال تراجع العوائد المتحققة من أحد القطاعات أو الأوراق المالية المختارة.

التقرير السنوي

هو التقرير الذي يتوجب على كل شركة مساهمة عامة أن تزود به مساهميها كل عام. ويتضمن قائمتي المركز المالي والدخل. ولا يقتصر التقرير السنوي على التفاصيل المالية فحسب بل يشمل معلومات عامة عن الشركة.

تقييم السهم بأعلى من قيمته

يعد سعر السهم مبالغاً فيه إذا تعدى سعره ما تقترحه أسس التقييم المعيارية. ومن المعايير لقياس درجة المبالغة في تقييم السهم النظر في (P/E) مكرر الأرباح، فحينما

تكون هذه النسبة للسهم أعلى بشكل واضح من متوسطها لكامل السوق أو للأسواق الأخرى أو للقطاع الذي فيه الشركة يكون السهم مبالغاً في قيمته. وغالباً ما يكون هبوط السعر النتيجة المتوقعة للمبالغة في قيمة السهم.

تقييم السهم بأقل من قيمته

يُقيم السهم بأقل من قيمته عندما يتم تداوله بسعر أقل من قيمته الحقيقية التي تقترحها أسس التقييم المعياريه مثل أرباح الشركة الجيدة أو سمعتها. و قد يحدث هذا أحياناً عندما ينصرف المتداولون لسبب أو لمجموعة من الأسباب عن الإقبال على سهم الشركة.

التقييم

التقييم هو عملية تقدير القيمة للأصل أو للاستثمار. ويمكن أيضاً أن يعني تقدير القيمة المستقبلية باستخدام بيانات تشمل معدلات مختلفة مثل معدلات السعر إلى العائد، أو السعر إلى المبيعات، أو السعر إلى القيمة الدفترية. ويمكن أن يتم التقييم بناءً على التوقعات طويلة الأجل بقيام الشركة بتطوير منتج أو التوسع في الحصة السوقية.

التذبذب

التذبذب يشير إلى المدى والسرعة اللذين تتغير ضمن نطاقهما أسعار الأسهم، أو مؤشرات القطاعات أو مؤشرات السوق المالية. وعندما يشار مثلاً إلى أن السهم متذبذب، فهذا يعني أن أسعاره تنخفض وترتفع بشكل حاد في فترات زمنية قصيرة.

حقوق المساهمين (حقوق الملكية)

يطلق على حقوق المساهمين أحياناً صافي الأصول، ويتم حساب حقوق المساهمين بإضافة الأرباح المبقاة لدى الشركة، وهي المبالغ المتبقية بعد توزيع الأرباح على حملة الأسهم، إلى الأموال المستثمرة لدى الشركة. ويخصم من ناتج إضافة ما ذكر

جميع التزامات الشركة القصيرة والطويلة الأجل. ويتم الإشارة عادةً إلى حقوق المساهمين (صافي الأصول) في التقرير المالي السنوي.

الخسائر الرأسمالية

الخسائر الرأسمالية هي تلك الناتجة عن بيع أصل من الأصول الرأسمالية بسعر أقل من السعر الذي دفع.

الربح الموزع

الربح الموزع على السهم هو الجزء من إيرادات الشركة الذي يتم توزيعه على المساهمين فيها كعائد على استثماراتهم. وتوزع الأرباح في شكل نقود أو أسهم، ويكون توزيعها كل ربع أو نصف سنة، أو يكتفى بتوزيعها بشكل سنوي. وغالباً ما يتم الإعلان عن توزيع الأرباح بتوصية من مجلس إدارة الشركة.

سوق الأوراق المالية (البورصة)

السوق المالية هو المكان الفعلي الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية، كما تشمل الشراء والبيع الإلكتروني المنظم للأوراق المالية.

السيولة

السيولة تعني الأصول المستثمرة التي يمكن تحويلها بسرعة ويسر إلى نقد بدون خسارة أو بخسارة يسيرة في قيمتها. ويمكن أن تكون الأصول المستثمرة سهلة التسييل إذا كان من الممكن بيعها و شرائها بسهولة.

السهم

السهم هو استثمار يمثل حصة الملكية في الشركة ويخول المالك له الحصول على جزء من أرباح الشركة وأصولها.

الصندوق الاستثماري

برنامج استثمار مشترك يهدف إلى إتاحة الفرصة للمستثمرين فيه بالمشاركة جماعياً في أرباح البرنامج و يديره مدير الصندوق مقابل رسوم محددة. كصندوق الخير وصندوق نماء وصندوق البركة للإستثمار التي سبق طرحها من قبل المؤسسة العامة لإدارة النقد.

العائد على الاستثمار

يحسب العائد على الاستثمار بقسمة مجموع الأرباح المتحققة من بيع الأسهم على حجم المبالغ المستثمرة، ويعبر عنه في شكل نسبة مئوية. فعلى سبيل المثال، إذا تم استثمار 5000 دولار، وأصبحت بعد عامين من استثمارها تساوي 7500 دولار، فإن نسبة العائد على الاستثمار تكون 50% ويتم الحصول على هذه النتيجة بقسمة الربح وهو \$2500 على قيمة الاستثمار البالغة \$5000.

ويشمل العائد على الاستثمار الدخل الذي جناه المستثمر من استثماره علاوة على أي تحسن سعري طرأ على بيع الأصول المستثمرة. و يمكن أن تكون عوائد الاستثمار سلبية إذا كان سعر بيع الأصول المستثمرة إضافة إلى الدخل المتحقق منها أقل من سعر شرائها.

العائد

العائد هو الربح أو الخسارة المتحققان من الاستثمارات التي تشمل الدخل الثابت والتغير في أسعار الأصول المستثمرة. ويمكن التعبير عن العائد على شكل نسبة مئوية يتم حسابها بإضافة الدخل الثابت إلى التغير في أسعار الأصول المستثمرة ومن ثم قسمة الناتج على المبلغ الأساسي للاستثمار. ويمكن الحصول على العائد السنوي للاستثمار بقسمة نسبة العائد الإجمالي للاستثمار على عدد سنوات الاستثمار.

وعلى سبيل المثال، إذا اشترى المستثمر أسهماً بقيمة \$200 للسهم ومن ثم باعها بقيمة \$225 للسهم فإن العائد على الاستثمار هو \$25. وبذلك يكون معدل العائد على الاستثمار $12.5\% = \$200 \div \25

قائمة المركز المالي

تقدم قائمة المركز المالي نظرة شاملة عن وضع الشركة المالي في تاريخ محدد. وتشتمل القائمة على ثلاثة أصناف من المعلومات هي: الأصول (الموجودات)، والمطلوبات (الخصوم)، وحقوق المساهمين (صافي الأصول). وتسمى قائمة المركز المالي بهذا الاسم لأنها مكونة من مجموعتين من الأرقام (الأرصدة) التي يجب أن تتم موازنتهما: حيث يجب أن تساوي الأصول كلا من المطلوبات مضافاً إليها حقوق المساهمين. وتعد قائمة المركز المالي أحد الجزئين المهمين التي يتكون منهما التقرير المالي ربع السنوي.

القيمة الدفترية

القيمة الدفترية هي صافي قيمة أصول الشركة، أو إجمالي الأصول بعد خصم المطلوبات.

قائمة الدخل

قائمة الدخل هي الجزء من القوائم المالية التي تظهر صافي أرباح أو خسائر الشركة لفترة زمنية محددة، وغالباً ما تكون لربع سنة أو نصف سنة أو سنة كاملة.

القوائم المالية ربع السنوية

تُقسم السنة المالية إلى أربعة أرباع، كل منها مدته ثلاثة أشهر. وتُلزم الهيئات التنظيمية كافة الشركات المساهمة بإصدار تقارير مالية ربع سنوية تكشف فيها عن نتائجها المالية خلال ذلك الربع. وغالباً ما تؤثر نتائج هذه التقارير على سعر سهم الشركة.

فعلى سبيل المثال، إذا توقع المحللون أن تحقق الشركة أرباحاً بقيمة \$5 للسهم خلال ربعها المالي، وجاءت النتائج متفوقاً على توقعاتهم فقد يستجيب سهم الشركة بالارتفاع. أما إذا جاءت النتائج دون التوقعات، حتى لو كان ذلك بمقدار دولار أو دولارين، فإن سعر السهم قد يتراجع لفترة معينة.

القطاع

القطاع يطلق على مجموعة الشركات التي تعمل في مجال نشاط واحد. ويجري عادةً قياس أداء سهم شركة من الشركات نسبةً إلى متوسط الأداء العام لشركات القطاع، وذلك بهدف إيضاح أداء السهم الحقيقي مقارنةً بالأسهم المماثلة في القطاع نفسه.

المكاسب الرأسمالية

المكاسب الرأسمالية هي تلك الناتجة عن بيع أصل من الأصول الرأسمالية بسعر أعلى من السعر الذي دفع لشرائه.

المطلوبات (الخصوم)

المطلوبات هي الالتزامات المستحقة على أصول الشركة، التي يمكن أن تغطي البنود التالية: الذمم الدائنة (الموردون)، والأجور والرواتب، والتوزيعات المستحقة، والضرائب، وأي ديون أخرى قائمة.

المحفظة الاستثمارية

عند امتلاك الفرد لأكثر من ورقة مالية فهو بذلك قد كوّن محفظة استثمارية. ويتكامل بناء المحفظة بشراء أسهم أو استثمارات إضافية. ويهدف تكوين المحفظة الاستثمارية إلى اختيار الاستثمارات التي يتوقع ارتفاع قيمتها في المستقبل.

ويستطيع المستثمر تخفيض مستوى المخاطر في محفظته من خلال التنويع فيها باختيار أوراق مالية متنوعة يكون بعضها قادراً على منح عوائد جيدة تحت أي ظروف اقتصادية.

المخاطرة

تعرف المخاطرة بإمكانية خسارة أصل رأس المال المستثمر أو خسارة القوة الشرائية له. وتحمل الاستثمارات نسباً متفاوتة من المخاطر. وبشكل عام، كلما زادت مستويات المخاطرة زادت معها إمكانات تحقيق عوائد أعلى.

وتحدد درجة تحمل الفرد للمخاطرة المخاطر التي يرغب تحملها مع الأخذ بالإعتبار أهدافه الاستثمارية والفترة الزمنية المقررة للاستثمار. وكقاعدة عامة فإن المستثمر يقلل من العوائد الممكنة من استثماراته إذا لم يكن راغباً في تحمل بعض المخاطر.

النفقات

هي المصاريف التي تتحملها الشركة خلال مزاولتها نشاطها التجاري، وتشمل على سبيل المثال المصروفات المتعلقة بإدارة شؤون الشركة.

سوق الطرح الأولي

عندما تقوم شركة بإصدار أسهم وتبيعها للناس فهي بذلك تقوم بتحويل الشركة من ملكية خاصة إلى ملكية عامة من خلال عملية يطلق عليها الطرح العام الأولي. وهناك أسباب عدة لإقدام الشركات على الطرح الأولي، أهمها الرغبة في توفير مصدر لتمويل نمو الشركة المستقبلي، أو الرغبة في توفير السيولة لمساهمي الشركة المؤسسين.

وخلال عملية الطرح العام تحصل الشركة المصدرة للأسهم أو المالكون لها على العوائد المترتبة من بيع الأسهم. وبعد إتمام عملية الطرح لا تحصل الشركة على أي دخل من تداول أسهمها.

وتعمل الشركة قبل عملية الطرح الأولي مع متعهد للتغطية، والذي غالباً ما يكون بنكاً استثمارياً، يقوم نظير رسوم محددة بالموافقة على التعهد بشراء كافة الأسهم عند سعر محدد، ويتكفل بعد ذلك ببيعها. ويقوم عادة متعهد التغطية بالعمل مع مستشار مالي لتحديد سعر طرح السهم، ويتم ذلك بعد تقييم أصول وخصوم ومستقبل الشركة، كما يقومان بتحديد كمية الأسهم التي يراد طرحها للعموم عند ذلك السعر.

الأسهم

هي عبارة عن استثمارات تمنح صاحبها حصة أو ملكية في شركة معينة. و يصبح الفرد من حملة الأسهم في شركة بامتلاكه أسهماً فيها، مما يؤهله لأن يكون مشاركاً في نجاحها أو فشلها المالي. و يختار المستثمر الاستثمار في سهم شركة من الشركات لتوقعه بحدوث تحسن مستقبلي في سعرها، أو لأمله في أن توزع جزءاً من أرباحها المتحققة على حملة أسهمها. وتسمى الأسهم التي يتوقع ارتفاع قيمتها مع مرور الزمن "أسهم النمو"، بينما تسمى الأسهم التي تدفع أرباحاً كبيرة منتظمة لمساهميها "أسهم العوائد".

و غالباً ما ترتفع أسعار الأسهم أو تنخفض استجابةً لقوى العرض والطلب في السوق، مما قد يفقدها جزءاً من قيمتها خصوصاً في المدى القصير. و تكرر تغير أسعار الأسهم وتسارع وتيرة ذلك التغير يحددان حدة التذبذب للسهم. و رغم أن الأسهم قد تُعرض صاحبها لاحتمالات أقوى لخسارة رأس ماله أو جزء منه مقارنة بغيرها من المجالات الاستثمارية، إلا أنها في الوقت نفسه توفر فرصاً جيدة للحصول على عوائد مجزية على الاستثمار.

و عند امتلاك المستثمر لسهم في شركة يكون له حق الرأي فيما تقوم به من أعمال، ويكون ذلك بشكل يتناسب مع حجم ملكيته في الشركة. و يحق لكل مساهم التصويت على القرارات الرئيسية المتعلقة بالسياسات العامة للشركة، مثل قرار طرح الشركة أسهماً إضافية في السوق، أو اندماجها مع شركة أخرى ونحو ذلك. و عادة ما تعقد الشركات اجتماعات سنوية (مجلس إدارة) يتمكن صناع القرار في الشركة وكبار المساهمين من المناقشة والتصويت على مستقبل الشركة.